

الفصل الثامن

إنهيار الشركات العالمية الأمريكية
ودور مكاتب المراجعة

مقدمة

تسببت أحداث الحادى عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١ إلى إنهيار عدد كبير من كبريات الشركات فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى أوروبا ومنها شركة إنرون وشركة وورلدكوم وشركة بارمالات الإيطالية وكثير من شركات الطيران الأمريكية، ولقد كان للمراجع وبصفة خاصة المراجع الخارجى والممارسات اللاأخلاقية للمراجع وتواطؤ مجلس الإدارة مع المراجع الخارجى وضعف إجراءات المراجعة الداخلية - كل ذلك أدى إلى هذه الإنهيارات ويتم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: أسباب إنهيار الشركات.

المبحث الثانى: دراسة حالة شركة إنرون ومكتب آرثر أندرسون.

المبحث الثالث: التغيرات التى حدثت على البيئة المحاسبية.

المبحث الأول أسباب إنهيار الشركات

إنهيار الشركات

رغم كثرة ما كتب عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ومدى تأثيره فى بلورة إرهابيات جديدة لعالم جديد حيث يرى البعض أن تاريخ العلاقات الدولية أصبح ينقسم إلى ما قبل وما بعد أحداث سبتمبر كما كان منقسمًا فى السابق بما قبل وما بعد الحرب الباردة رغم كل هذا الكم الهائل من التحليلات والكتابات تبرز الحاجة لمعرفة الأوضاع الحقيقية للإقتصاد الأمريكى فى عالم ما بعد أحداث سبتمبر.

لكن قبل الخوض فى ذلك يجب تأكيد أن الأزمة التى يمر بها الإقتصاد الأمريكى والتى جسدها مسلسل السقوط المروع للشركات الأمريكية العملاقة ربما تؤدى لإنهيار طبقات النظام الرأسمالى الأمريكى على الأمد البعيد تمامًا كما فعلت طائرات أحداث سبتمبر فى طبقات برجى مركز التجارة العالمى بل أكثر منها وذلك لعدة أسباب: أولها أنها تمثل ضربة للنظرية الإقتصادية التى تأسست عليها العولمة وروجت لها الرأسمالية مرارًا والتى تقوم على إعطاء صلاحيات غير محدودة للشركات كي تتصرف كما تشاء لتحقيق الكفاءة القصوى بأقل التكاليف، وثانيها أنها تأتى فى وقت الذروة للتربع الأمريكى على

العرش الدولي دون منازعة والذي تأكد بصورة جلية عقب أحداث سبتمبر، وثالثها وهو الأهم أن هذه الأزمة قد تمثل بداية النهاية للإزدهار الإقتصادي الأمريكي الذي دام لسنوات طويلة مما قد يترتب عليه في الأمد الطويل أفول النجم الأمريكي عن السماء العالمية.

ففي الفترة من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحتى ١١ سبتمبر ٢٠٠٢ إنهارت وأفلست مجموعة كبيرة من الشركات الأمريكية، قدرت بـ ٦٠ ألف شركة وقد تم تسريح ما لا يقل عن ١٤٠ ألف عامل أمريكي في نفس الفترة - وفقاً لتقرير صحيفة «وول ستريت جورنال» - وما زال مسلسل الإنهيارات والإفلاسات مستمراً حيث يسجل قطاعي الطيران الأمريكي، والتأمين أعلى معدلات الإفلاس والتسريح للعمال.

هذا بالإضافة إلى حالات الإفلاس الشخصي والتي سجلت في نفس الفترة - عام تقريباً - ٣٩١ ألف حالة إفلاس وبخسائر تصل إلى ٦, ٨ تريليون دولار وذلك وفقاً للمعطيات الأولية لإتحاد أسواق المال الدولي.

وبإفلاس وإنهيار أسماء عملاقة ولامعة في الإقتصاد الأمريكي مثل شركة «إنرون»، (جلوبال كروسينج)، (زيروكس)، (أدلفيا كومونيكيشن)، (باليجرين سيستمز)، (وورولد كوم)، ظهرت على السطح أزمة الإقتصاد الأمريكي والتي كانت تغلي في القدر إلى أن جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتفضح الإقتصاد الأمريكي والفساد والتلاعب المحاسبي الذي يضرب بين جنبات أكبر إقتصاد في العالم، غير أن المحللين يرون أن هذه روائح الفساد الأمريكي.. وربما ما خفي كان أعظم حيث يعاني الإقتصاد الأمريكي من هشاشة لا تخفى على الناظرين، حيث تعيش الولايات المتحدة أزمة إقتصادية حادة، تجلت مظاهرها في إنخفاض أرباح الشركات الأمريكية والإعلان المستمر عن خطط إعادة الهيكلة وتسريح آلاف الموظفين، الأمر الذي جعل الحديث عن حقيقة الإقتصاد

الأمريكي أمراً بالغ الأهمية خاصة وأن الإعلام العربي الرسمي يصور الإقتصاد الأمريكي قوة لا تقهر وتتم بصورة منظمة عملية تعقيم واسعة على الكوارث الإقتصادية الأمريكية وتصويرها بأنها أزمات عابرة.. وأن أمريكا «القادرة على كل شيء».. قادرة على تجاوز أزماتها الراهنة.

والحقيقة أن الأزمة الإقتصادية الأمريكية ليست أزمة عابرة.. بل هي أزمة في صميم بنية الإقتصاد الأمريكي.. وقد تم التمويه عليها في التسعينيات من خلال البلطجة العسكرية.. ولكن في الإقتصاد فإن البلطجة العسكرية لا تستطيع أن تعالج لفترة طويلة أزمة في صميم البناء الإقتصادى.

ففى الفترة الأخيرة وعقب سلسلة فضائح وإنهيارات الشركات الأمريكية الكبرى فى مجالات الطاقة والاتصالات وغيرها.. إنهارت أسعار أسهم الشركات الأمريكية إلى المستوى الذى كانت قد وصلت إليه فى عام ١٩٩٧ وأوائل ١٩٩٨ بل وإنخفضت إلى مستوى أكثر من المستوى الذى إنحدرت إليه فى أحداث ١١ من سبتمبر.

والإنهيار الأخير بالأرقام.. يشير إلى أن مؤشرات الأسهم الرئيسية «داو جونز» للشركات الصناعية الثلاثين الكبرى «ناسداك» لأكثر ٥٠٠ شركة فى المجال التكنولوجى.. قد حققت خسائر بنحو ٨,٦ تريليون دولار وهى المكاسب الإجمالية التى حققتها هذه المؤشرات فى الفترة من منتصف عام ١٩٩٧ إلى مارس عام ٢٠٠٠ ثم خسرتها بتدهورها المستمر ولتقدير حجم هذا الرقم الضخم فهو يعنى طباعة الدولار - وفقاً لمعدلات مجلس السك والطباعة الأمريكى - على مدار ٦٠٠ سنة من العمل اليومى المتواصل بواقع ٣٥ مليون دولار فى اليوم ونجمت موجه الإنهيار الأخيرة التى تعتبر الأكثر حدة منذ ١١ سبتمبر (والتي حققت خسائر قوامها ٤ تريليون دولار) بعد فقدان الثقة فى بيانات الشركات بعد سلسلة من الفضائح الكبرى إضافة إلى أن ضخامة

الخسائر لم تعد أمام المستثمر (حامل الأسهم) من خيار سوى محاولة الحفاظ على ما تبقى من إستثماراته، خاصة وأن مسلسل إنهيار الشركات لم يتوقف بعد، وتتوالى الأنباء عن الأحوال المالية السيئة لمزيد من الشركات الكبرى فى قطاعات التكنولوجيا والأدوية وقد شملت الخسائر ما لا يقل عن ٨٠ مليون أمريكى من حملة الأسهم، ذلك أن ٥٠٪ من الأمريكيين يملكون أسهم فى البورصة.

وتقول المجلة الإقتصادية الشهيرة «فورشن»: (هناك عفن مرعب فى النظام الإقتصادى الأمريكى) أما مجلة (بزنس ويك) فتتحدث عن أكبر أزمة للرأسمالية الأمريكية منذ بداية القرن العشرين).

الهزة الثانية: كانت فى ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ وقد فصلنا فى ذلك الوقت آثار ١١ سبتمبر على الإقتصاد الأمريكى.. وتداعياتها ما تزال مؤثرة حتى الآن.. وطالما بقيت التهديدات بحدوث عمليات عنف كبرى.. فإن ذلك يقوض أهم عنصر من عناصر المجتمع الأمريكى: الأمن والإستقرار.. وهما من ضرورات إزدهار المجتمع الإستهلاكى.

الهزة الثالثة: هى التى أشرنا إليها والخاصة بسلسلة فضائح وإنهيارات الشركات الكبرى، والتى لا تزال مستمرة حتى الآن.

ويتوازى مع إنهيار الأسهم فى البورصة تدهور سعر الدولار.

ويقول ديفيد روش رئيس المجموعة الإستثمارية المعروفة «أندبندنت إستراتيجى» فى لندن: أن عهد الدولار القوى قد ولى وإنقضى وأن الدولار الأمريكى قد دخل بالفعل فيما سيصبح فترة طويلة ومستمرة من الهبوط والإتجاه التنازلى، وهو ما لن تتمكن السلطات الأمريكية من مكافحته هذه المرة، وقال إن الأرصدة المالية الأمريكية لم تعد تمثل عنصر جذب وإغراء مثلما هو الحال مع أرصدة أوروبا واليابان بل إنها ستعانى من مزيد من سوء السمعة مع أى تطور سياسى أو عسكرى مثير للقلق، كما فى حالة إقدام واشنطن مثلاً على مهاجمة

العراق بصورة إنفرادية، ويفتح نيوز أرشيف ملف إفلاس الشركات الأمريكية ليوضح أبعاد الأزمة وتداعياتها ومدى إرتباط ذلك بالحرب الاقتصادية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر مع العجز فى الموازنة الأمريكية وإرتفاع النفقات العسكرية.. وفق المحاور التالية:

إنهيار الموازنة

إستعمل ميشال جوبير وزير خارجية فرنسا الأسبق عبارة الغرق حين تحدث فى مقاله الأسبوعى الصادر يوم ١٩ يناير ٢٠٠٢ عن إفلاس الشركة العملاقة الأمريكية المتحكممة فى الطاقة إنرون والتي تربعت على عرشها فى ولاية تكساس لتدير دفة النفط وما يتبع النفط من طاقة كهربائية هى عصب الصناعة الأمريكية بل الإقتصاد الأمريكى والذى وقع يوم ١٠ يناير ٢٠٠٢، هو أشبه بإنهيار البرجين التوأمين يوم ١١ سبتمبر حين تهاوت قلعة إنرون.. مدمرة معها إمبراطورية رأسمالية ضخمة تراكت عبر سبعين عامًا أودعها أثرياء أمريكيون جيلاً بعد جيل، ثقة منهم فى مستقبل الطاقة ومستقبل الريادة الأمريكية فى حقول نفط العالم، وكادت القلعة وهى تهوى أن تسحب معها عائلة بوش أباً عن جد إلى غاية الحفيد الرئيس جورج بوش الابن، نظراً للعلاقات القديمة والحميمة التى تربط بين آل بوش وإنرون من جهة وبين إنرون وسرايا الحكم فى واشنطن من جهة ثانية، فشركة إنرون أخطبوط متعدد الأذرع يمتد على القارات الخمس ويتعامل مع الملوك والرؤساء كأنهم وكلاء، يأمر فيطاع ويرفع ويخفض ويدفع ويطرح ويجمع ويصول ويجول.. وبالطبع حاولت الإدارة الأمريكية إنقاذ المارد من الوقوع أرضاً بحقنه بجرعة من الإعفاءات الضريبية، لكن منظمة التجارة العالمية رفضت هذا الإجراء الأمريكى، وإغتتم الإتحاد الأوروبى هذا الرفض الصادر عن المنظمة فأعلنه فى بيان اللجنة الاقتصادية الأوروبية، وكان إفلاس إنرون هو أول ضربة كبرى وموجعة يتلقاها النظام الرأسمالى المتعظم

فى الولايات المتحدة فى مطلع هذا القرن الجديد، بل تتلقاها آلة العولمة الأمريكية كطعنة فى هيبتها فالعملاق إنرون هو الذى كان وراء رفض الحكومة الأمريكية التوقيع على إعلان كيوتو الخاص بحماية فضاء العالم من التلوث فى عهد كلينتون، مما فتح الباب أمام فوضى التصنيع والطاقة وتوسيع أخطار التلوث إلى ظاهر كونية تنشأ فى أمريكا وتحملها العالم بأسره.

و«إنرون» دأبت على تمويل الحملات الانتخابية الرئاسية والبرلمانية بصورة غير متوازنة بين الجمهوريين والديمقراطيين، ولكن بطريقة أكثر كرمًا مع الجمهوريين وأكثر كرمًا من آل بوش الجد والأب والإبن فى ظروف مختلفة إلى درجة أن لجنة التحقيق المنبثقة عن الكونجرس شككت فى إمكانية قيام وزير العدل الأمريكى جون أشكروفت بتحقيقات فى ملاسبات إفلاس إنرون بالنظر إلى ما تقاضاه من تسهيلات فى حملته الانتخابية مع رئيس إنرون كينث لاي.

ويمكن القول دون تردد أن إفلاس إنرون ليس حدثًا إقتصاديًا أمريكيًا بل يتخذ تدريجيًا شكل وعناصر فضيحة أمريكية كبرى، سيتداعى فيها وحولها ومن جرائها رجال كثيرون، فى عالم السياسة والصناعة والمصارف، قالت مجلة ثم أنه من نافلة القول أن نعيد للأذهان العلاقة الجدلية الحميمة بين هذا الإفلاس - الإنهيار وبين سياسة واشنطن الخارجية وبخاصة إزاء الشرق الأوسط حيث يوجد كنز النفط ومخزونه وآباره، وهذا الشرق هو البؤرة الأخطر بالنسبة للأمن القومى الأمريكى لا من منظور الإقتصاد كما كان الحال إلى غاية ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بل الأهم من منظور الأمن الأمريكى الداخلى الذى إهتز وتهدد بعنف الطائرات - الصواريخ التى دكت البرجين فى مدينة نيويورك وزلزلت مقر البنتاجون ولعل هذه العلاقة بين إفلاس إنرون وتهافت الإقتصاد الأمريكى والسياسة الخارجية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط هى التى ستعدل

من موقف الرئيس بوش حيال الصراع العربي الصهيوني الذي يزداد يومياً توغلاً في المجهول، فاتحاً الباب على مصراعيه لفوضى إقليمية متصاعدة لعل بواورها في مظاهرات مدينة معان الأردنية وعودة حزب الله لتحريك سلاحه ضد القوات الصهيونية المحتلة في مزارع شبعا، وربما لهذا السبب قامت صحيفة لوموند الفرنسية الأوروبية الشهيرة وشبه الرسمية بهجوم على تخطيط السياسة الأمريكية إزاء ما سمته لوموند خروج الكيان الصهيوني عن الشرعية الدولية بمواصلة الاحتلال للأراضي الفلسطينية وتدمير المنازل وملاحقة الناشطين لإغتيالهم ومحاصرة رئيس السلطة دون وجه حق..

وجاءت هذه الإدانة بقلم مدير صحيفة لوموند واسعة الانتشار وكبيرة التأثير يوم ١ يناير ٢٠٠٢ بعنوان إلى أصدقائنا الأمريكيين وفي المقال أشارات ذكية وواضحة إلى الإنعزال الأمريكي وتعملق القوة الأمريكية بدون ضوابط، مما أتاح للكيان الصهيوني حسب كلام مدير صحيفة لوموند، سن سياسة لا أخلاقية في الاحتلال والتهجير، هكذا ردت أوروبا الفعل أمام صلف السياسات الأمريكية، فهل هي إشارة إلى أن التحالف الأمريكي الأوروبي سيشهد تراجعاً أو مراجعة في الأيام المقبلة، على كل حال كان لإنهيار شركة إنرون دوى ضخم تجاوز تكساس وتجاوز أمريكا ليعلن أن عهد ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بدأ بالفعل وأن ضحاياه ليسوا كما نعتقد، بل لعل المساهمين المجهولين في رأسمال إنرون وكثيراً من أصحاب القرار الأمريكي سيكونون ضحايا إنهيار شركات الطيران الأمريكية.

فيما وصف بأنه أسوأ كابوس في تاريخ الطيران الأمريكي أنهت شركات الطيران الأمريكية أسوأ عامين في تاريخها، ولا تتوقع أداء أفضل في عام ٢٠٠٣، أو حتى على الأقل طيلة العشر سنوات القادمة فقد بلغت خسائر عام ٢٠٠٢، ما يتراوح بين ثمانية وعشرة مليارات دولار بعد خسارة تسعة مليارات دولار في عام ٢٠٠١.

وبحلول نهاية العام الجارى أعلنت شركتا طيران عملاقان وهما «يو.أس. إيرويز» و«يوناييتد إيرلاينز» إفلاسهما، ومن المتوقع أن تليهما شركات أخرى فى عام ٢٠٠٣.

وقد أدى تدهور الإقتصاد الأمريكى إلى كساد فى عملية نقل الركاب، كما أدت المخاوف من هجمات جديدة وقرب العدوان على العراق، وهما سببان كبيران للقلق، إلى خوف الركاب وإحجامهم عن السفر.

وفيما إستعاد السفر السياحى عافيته بعد هجمات ١١ أيلول / سبتمبر على الولايات المتحدة، فإن الشركات الأمريكية قد خفضت سفر الموظفين إلى حد كبير توطئة لتقليص النفقات، مما أدى بالضرورة إلى تآكل دعامة أرباح الطيران الأمريكى ألا وهى السفر من أجل الأعمال.

وتعتزم شركتا «يوناييتد» و«دلتا إيرلاينز» اللتان تكافحان للبقاء أن تقيما شركات منفصلة تعمل على إصدار عروض خاصة مخفضة لكى يتماشيا مع النجاح الذى تحققه تلك الشركات عبر رحلاتها المباشرة الخاصة وتشمل هذه الشركات «ساوث إيست إيرلاينز» و«جيت بلو» اللتان تمكنتا من الطفو فوق سطح الماء عن طريق تخفيض أسعارهما وإستخدام طائرات جديدة وترتيبات عمالة أكثر مرونة خلافاً للشركات التقليدية التى وقعت فى مشاكل مالية.

وتخطط شركة «يوناييتد إيرلاينز»، ثانى أكبر شركة طيران فى العالم، للإبقاء على وضعها تحت العين المدققة لمحكمة الإفلاس بينما تقوم بترتيب وضعها المالى.. وكانت شركة «يو، إس، إيرويز» هى أول شركة تقوم برفع دعوى الإفلاس فى آب / أغسطس.

أما الآن فحتى الشركة البارزة «أمريكان إيرلاينز» تسعى لتجميد رواتبها، ويريد دونالد كارتي الذى يرأس الشركة تنازلات من موظفى الشركة تصل إلى أربعة مليارات دولار.

أما شركة «يونايتد» فتحاول أن تنتزع تنازلات من المرتبات السنوية تصل إلى ٤, ٢ مليار دولار من طياريتها وموظفيها على الأرض والأطقم الطائرة وبدون المزيد من التنازلات من موظفي شركة «يوايس إيروليز» ستواجه الشركة التصفية الكاملة.

فبعد أحداث ١١ سبتمبر منحت الحكومة الأمريكية خمسة مليارات دولار لشركات الطيران كمعونة مالية كما عرضت عشرة مليارات أخرى في وقت لاحق عليها.

غير أن شركة «يونايتد إيرلاينز» لم تتأهل للحصول على مبلغ ٨, ١ مليار دولار إضافية من ضمانات القروض لأنها لم تقم بالتخفيضات الكافية للرواتب مما جعلها تعلن إفلاسها.

هذا بالإضافة إلى تجميد أكثر من ٥ آلاف طائرة عن العمل عقب ١١ سبتمبر وإلغاء أكثر من ١٠٠ ألف وظيفة، حيث ألغت الشركات الجوية الأساسية الست ما مجموعه ٥٨ ألف وظيفة في الأسبوعين التاليين لأحداث سبتمبر.

ويرى بعض المحللين أن أزمة شركات الطيران لم تكن وليدة أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بل أنه كان هناك ركود في الولايات المتحدة أثر على شركات الطيران التي وجدت فيها الفرصة لحل مشاكلها السابقة وكمبرر لتسريح قرابة ١٠٠ ألف موظف يعمل لديها وأيضاً للحصول على مساعدات مالية حكومية وهي خطوات كانت ستثير إعتراض النقابات ودول الاتحاد الأوروبي في الأحوال العادية.

وقد شكلت الأوضاع التي مرت بها صناعة الطيران على مدار الفترة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أزمة كبيرة للقطاع، فقالت الرابطة الدولية للنقل الجوى (إياتا) إن شركات الطيران العالمية تواجه خسائر كبيرة نتيجة لأحداث سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في ضياع إيرادات محتملة قيمتها عشرة مليارات دولار وارتفاع التكاليف وقال وليام جيلارد

المتحدث باسم إياتا التى تضم فى عضويتها ٢٦٦ شركة للطيران أن الشركات قد تواجه أيضًا خسائر قياسية للعام ٢٠٠١ وتقول إياتا إن حجم سوق الطيران يبلغ نحو مليار دولار يوميًا وقال المحللون فى مؤسسة شرودرز سالومون سميث بارنى إن من المرجح أن يكون لأحداث سبتمبر «أثر أشبه بالكارثة على ربحية شركات الطيران الأوروبية» وخفضت المؤسسة تصنيفها لصناعة الطيران فى أوروبا بأسرها آنذاك توقعت ثلاثة أثار سلبية للهجمات هى إنخفاض الطلب على السفر جواً بنسبة ٢٠٪ فى البداية وإرتفاع أسعار الوقود وتزايد مخاطر حدوث كساد عالمي.

وأشارت إحصاءات المنظمة الدولية للطيران المدني إلى أن حركة الركاب تراجعت ٥ ٪ للعام ٢٠٠١ بعد أن شهدت تحسناً بنسبة ٨ ٪ عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٩ ويعنى ذلك خسارة ٦٠ مليون راكب بالنسبة لسنة ٢٠٠١، ومع أن التباطؤ بدأ قبل ١١ سبتمبر، إلا أن أحداث سبتمبر والخوف من ركوب الطائرات يفسر الهبوط فى الشهور الأخيرة من العام، ومع أن الشركات الأمريكية كانت الأكثر تضرراً من جراء الأزمة، إلا أن منافساتها الأوروبية تعرضت أيضاً لضربة قاسية وقالت جمعية شركات الطيران الأوروبية أخيراً مع بدء الشهر الثالث بعد أحداث ١١ سبتمبر ما زالت أرقام الحركة التى تشهدها الشركات الجوية ضئيلة.

إفلاس يونائتد إيرلاينز

يؤيه إل الشركة الأم لشركة يونائتد للطيران قدمت ملف الطلب الخاص بإشهار الإفلاس ليونائتد إيرلاينز إلى السلطات الأمريكية المختصة.

ويسمح الفصل الحادى عشر للشركات المفلسة بإجراء ترتيبات مع الجهات الدائنة للخروج من أزمتهما فى الوقت الذى تواصل فيه عملها.

وجاء قرار إشهار إفلاس يونائتد إيرلاينز بعد رفض مجلس إستقرار الطيران

الجوى طلباً لتوفير قرض فيدرالى قدره ٨, ١ مليار دولار مما أدى إلى تراجع شديد فى قيمة أسهم الشركة بالبورصة ووصول سعر أسهمها إلى ٩٢ سنتاً فقط وكانت الشركة قد طلبت هذا القرض بعد عجزها عن سداد ديون تقدر بنحو مليار دولار.

وقدّرت إدارة الشركة حجم خسائر خلال العامين الماضيين بنحو ٤ مليارات دولار نتيجة لتأثير هجمات الحادى عشر من سبتمبر على حركة الطيران الداخلية والخارجية.

وبذلك تصبح شركة يونايتد إيرلاينز أكبر شركة طيران أمريكية تعلن إفلاسها وواحدة من أكبر عمليات إشهار إفلاس فى تاريخ الولايات المتحدة وتعد هذه العملية هى الحادية عشر فى تاريخ شركات الطيران الأمريكية منذ قانون إعادة تنظيمها فى ١٩٧٨، إلا أنه من حيث حجمها تتجاوز إفلاس شركات كونتيننتال إيرلاينز وتى دبليو آيه والتى أفلسّت ثلاث مرات خلال العقدى الماضيين وتقوم الشركة بنحو ١٧٠٠ رحلة طيران يومياً تمثل ٢٠ ٪ من إجمالى رحلات الطائرات الأمريكية ويقدر عدد العاملين بها نحو ٨٣ ألف موظف.

إفلاس يواس إيروايز الجوية الأمريكية

طلبت مجموعة الخطوط الجوية الأمريكية يواس إيروايز حمايتها من الدائنين بموجب الفصل الحادى عشر من قانون الإفلاس الأمريكى وذلك بعد أن قدمت الشركة طلباً رسمياً بإشهار إفلاسها إلى محكمة الإفلاس فى مدينة الكسندريا بولاية فيرجينيا، بينما وصف بأنه أول طلب من نوعه بين شركات الطيران منذ تسببت هجمات الحادى عشر من سبتمبر وما أعقبها من تقلص حركة السياحة الداخلية والخارجية فى أزمة مالية عنيفة عصفت بصناعة الطيران. وتعد شركة يواس إيروايز سابع شركة طيران أمريكية، كما أنها تشغل رقم

١٤ فى قائمة كبرى شركات الطيران العالمية وتخدم أكثر من ٢٠٠ موقع داخل الولايات المتحدة وتنظم رحلات جوية للمكسيك وكندا ودول منطقة الكاريبي وإعترف مسئول الشركة بأن خسائرها بلغت ملياًراً ونصف مليار دولار فى عام ٢٠٠١ وسجلت الشركة فى طلب إشهار الإفلاس أن أصولها تقدر بنحو ٨١, ٧ مليار دولار مقابل ديون بلغت قيمتها ٨٣, ٧ مليار دولار، وعلى الرغم من أن شركة إيروانز لم تتضرر مباشرة من هجمات سبتمبر حيث لم تسقط أى من طائراتها إلا أن إغلاق مطار ريجان ناشيونال مدة ثلاثة أسابيع قد ألحق خسائر مالية فادحة بالشركة حيث يعتبر المطار الركيزة الأساسية لنشاطاتها.

وقد إستغنت بالفعل عن خدمات ١١ ألفاً من العاملين لديها بعد أحداث سبتمبر ويبلغ عدد العاملين ٤٠ ألف عامل وقد وقعت إتفاقاً مع طواقمها لخفض رواتبهم ومستحققاتهم المالية بنحو ٥٧٠ مليون دولار، لكنها لم تتمكن من التوصل إلى إتفاقات بشأن تعليق عقود الطائرات المستأجرة وإلغاء صفقات شراء طائرات لم تعد الشركة بحاجة إليها.

ويذكر أن فقدت الشركة إثنين من طائراتها فى هجمات سبتمبر، وقد فقدت منذ ذلك الحين نحو أربعة مليارات دولار فى وقت لا يلوح فى الأفق ما يشير إلى توقف هذه الخسائر.

ففى العام نفسه خسرت الشركة التى تشغل ٨٣ ألف شخص ١, ٢ مليار دولار وهى تستعد هذا العام لإعلان خسائر بنحو ٥, ٢ مليار دولار، فى حين يتعين عليها دفع دين بقيمة ٩٢٠ مليون دولار خلال أسبوع، ولا يوجد لدى الشركة مورد تقليدى لدفع ذلك المبلغ.

ويعد إنهاء يونايتد إيرلاينز الأكبر فى تاريخ صناعة الطيران العالمية ويأتى فى أعقاب إنهاء يو إس إير ويز - إحدى أكبر شركات الطيران الأمريكية - إضافة إلى إنهاء عدد آخر من الشركات الأصغر، بسبب الهجمات التى ألحقت أفدح

الأذى بصناعة الطيران الأمريكية وكبدتها خسائر بمليارات الدولارات وأفقدت مئات الآلاف وظائفهم.

وكانت الحكومة الأمريكية رفضت تقديم ضمانات قروض فيدرالية للشركة رغم الصفقات التي توصلت إليها مع العاملين لخفض الأجور بنحو ٥,٢ مليارات دولار على مدار خمس سنوات تقريباً.

ويرى بعض المحللين أن أزمة شركات الطيران لم تكن وليدة أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بل أنه كان هناك ركود في الولايات المتحدة أثر على شركات الطيران التي وجدت فيها الفرصة لحل مشاكلها السابقة وكمبرر لتسريح قرابة ١٠٠ ألف موظف يعمل لديها وأيضاً للحصول على مساعدات مالية حكومية وهي خطوات كانت ستثير إعراض النقابات ودول الاتحاد الأوروبي في الأحوال العادية.

وفي أوروبا حيث تقع مجموعة إيرباص التي وجدت نفسها مضطرة لمراجعة توقعاتها من جديد إعترفت بخطورة الموقف الذي يفوق ما حدث لشركات الطيران إبان وأثناء حرب الخليج في عام ١٩٩٠ التي لم تتجاوز آثارها العام ونصف العام، إلا أن هذا الاعتراف لم يمنع المسؤولين في المجموعة عن التعبير عن تفاؤلهم الحذر إزاء نمو السوق مجدداً.

ويتوقع العاملون في قطاع النقل الجوي أن تؤدي هذه الآثار المتراكمة إلى توليد فائض في عدد الطائرات المجمدة على الأرض والسعة التشغيلية المتاحة، الأمر الذي قد يلغى طلبات لشراء مزيد من طائرات بوينج وإيرباص، ومن شركات تصنيع المحركات وتجهيزات الطائرات في المدى المنظور.

شركات تغلق أبوابها

وشهد العام ٢٠٠٢ توقف الكثير من الشركات عن العمل فقد توقفت شركة

طيران أمريكية صغيرة هي ميدواى إيرلاينز عن العمل وسرحت جميع موظفيها البالغ عددهم ألف وسبعمائة موظف وقال مسئولو شركة دلتا إيرلاينز، ثالث أكبر شركة طيران فى العالم أنه من المحتمل أن تستمر الشركات فى تسريح أعداد من الموظفين وتوقع جوردون بيتون رئيس شركة كونتيننتال أن يفقد ما بين مائه ومائتين ألف موظف بشركات الطيران حول العالم وظائفهم بسبب الكارثة ويعتقد المحللون أن خسائر قطاع النقل الجوى فى الولايات المتحدة قد تبلغ سبعة عشر مليار دولار فى ٢٠٠١.

وترجع هذه الخسائر الضخمة المتوقعة بالأساس إلى إغلاق المجال الجوى الأمريكى لأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة والإنخفاض الحاد الذى طرأ على الطلب على النقل الجوى، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة للإجراءات الأمنية الجديدة المفروضة على شركات الطيران.

وأعلنت الخطوط الجوية البريطانية بريتش إيروايز عن تخفيض قدرة سبعة آلاف وظيفة فى قوة عملها وقالت الشركة أنها ستخفض حجم أسطولها بمقدار عشرين طائرة، وستخفض معدل رحلاتها بنسبة ١٠ ٪ ومن المتوقع أن تشمل هذه التخفيضات إلغاء بعض الخطوط وتخفيض عدد الرحلات على خطوط أخرى، وتأتى هذه الإجراءات من جانب بريتش إيروايز بعدما أعلنت شركتان أمريكيتان هما يونائيد إيرلاينز وأمريكان إيرلاينز عن تخفيضات فى حجم العاملين فيها قدره أربعون ألف وظيفة ردًا على ما سببته الكارثة الأمريكية من إنهيار فى ثقة المسافرين وكانت الخطوط البريطانية قد أعلنت عن تخفيضات شملت ألفا وثمانمائة وظيفة.

وورلد كوم أكبر عملية إفلاس

تقدمت شركة وورلدكوم الأمريكية للاتصالات بطلب رسمى إلى المحكمة

لإعلان إفلاسها لتصبح بذلك أكبر عملية إفلاس فى التاريخ الأمريكى متجاوزة بذلك فضيحة إفلاس شركة إنرون لخدمات الطاقة، وفى الوقت الذى تشهد فيه بورصة وول ستريت سلسلة من فضائح المحاسبات المالية التى تورطت فيها عدة شركات أمريكية خاصة فى قطاع الإتصالات فى محاولة لإخفاء خسائرها.

وتشير الوثائق التى قدمتها الشركة إلى محكمة منطقة جنوب نيويورك ووضعت الشركة نفسها بموجبها تحت حماية الفصل الحادى عشر من القانون الأمريكى للإفلاس إلا أن القيمة الإجمالية لأصول الشركة ١٠٧ مليارات دولار، وأن مجموع ديونها ٤١ مليار دولار ويمثل هذا الرقم ضعف قيمة أصول شركة إنرون، إذ أنه عندما أعلنت إفلاسها فى شهر ديسمبر كانت تمثل حينذاك ٦٠ مليار دولار غير أنه تبين بعد التدقيق الحسابى أن قيمتها أقل من ذلك بكثير، وهو المتوقع أن يحدث بالنسبة لأصول شركة وورلدكوم التى هبطت قيمة أسهمها من نحو ٦٠ دولارًا للسهم فى عام ١٩٩٩ إلى ٩ سنتات فقط، عندما إعترفت الشركة بمخالفات حسابية قدرت حينذاك بنحو ٤ مليارات دولار والشركة ستستفيد من مرحلة الحماية التى يتيحها تقدمها بطلب إعلان الإفلاس لإعادة تنظيم هيكلها خلال فترة تتراوح ما بين ١٢، ١٨ شهر وقال: إن الشركة ستستفيد من قرض وتسهيلات إئتمائية حصلت عليها بقيمة مليارى دولار من عدة بنوك أمريكية، حتى يمكنها الإستمرار فى تقديم خدماتها فى مجال الإتصالات التليفونية والإنترنت لنحو ٢٠ مليون مشترك فى خدماتها الهاتفية بإعتبارها الشركة الرائدة فى خدمات الإنترنت.

وأعرب سيدجمور عن تفاؤله بإمكان حفاظ الشركة على قدرتها التنافسية عندما تنظم أوضاعها بعيداً عن ضغوط الدائنين ويعنى إفلاس الشركة أن الإدارة ستضطر إلى التخلّى عن بعض السلطات للبنوك والدائنين كما أنها أعلنت عن خططها للإستغناء عن خدمات نحو ١٧ ألف من العاملين لديها وعددهم ٦٥

ألف موظف يعملون في فروع الشركة في ٦٥ من دول العالم، ويتوقع المراقبون أن يتأثر العاملون في فروع الشركة في أمريكا اللاتينية بقرارات الفصل من الخدمة وكانت أزمة الشركة التي بدأت بإعترافها بإخفاء نفقات قيمتها ٣,٨٥ مليار دولار تقريباً في الشهر الماضى وإدراجها ضمن الإستثمار الرأسمالى طويل المدى لإخفاء خسائر الشركة وإظهارها على أنها أرباح قد تسببت فى هبوط أسعار الأسهم فى البورصة الأمريكية وكذلك فى أسهم قطاع الإتصالات فى مختلف أنحاء العالم كما دفعت الرئيس بوش إلى المطالبة بتشريعات قانونية جديدة للحد من فضائح الشركات، وكانت الشركة قد عجزت عن سداد أقساط ديون مستحقة عليها واضطرت لتقديم طلب إعلان إفلاسها.

إفلاس شركات كاربِت إنك فى أمريكا

أعلنت مجموعة كاربِت جولف الكندية لصناعة أرضيات ملاعب الجولف عن تقديم الشركة التابعة لها فى الولايات المتحدة الأمريكية والمعروفة باسم كاربِت إنك طلباً إلى السلطات الأمريكية لإعلان إفلاسها وحمايتها من الدائنين وفقاً للفصل الحادى عشر من قانون الشركات الأمريكى.

ميدىكال ليندر تعلن إفلاسها

تقدمت شركة ميدىكال ليندر الأمريكية للخدمات المالية للمؤسسات الصحية بطلب إلى السلطات الأمريكية لإعلان إفلاسها وحمايتها من الدائنين وفقاً للفصل الحادى عشر من قانون الشركات الأمريكى يمثل إفلاس هذه الشركة تهديداً خطيراً لعدد من مؤسسات الرعاية الصحية التى لها مستحقات كبيرة لدى الشركة المفلسة كانت ميدىكال ليندر قد عجزت خلال الفترة الأخيرة عن سداد مستحقات عدد كبير من العملاء لديها الأمر الذى دفع عدد من هؤلاء العملاء إلى المطالبة بتصفيتها.

أوكوود هومز تعلن إفلاسها

أعلنت شركة أوكوود هومز الأمريكية أنها ستتقدم إلى السلطات الأمريكية بطلب إعلان إفلاسها لحمايتها من الدائنين وفقاً للفصل الحادى عشر من قانون الشركات الأمريكى، تعد أوكوود هومز ثانى أكبر شركة للمبانى الجاهزة فى الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ ديون الشركة حالياً حوالى ٥٧٠ مليون دولاراً فى الوقت الذى تتعرض فيه للخسائر المستمرة منذ ثلاث سنوات.

بير جرين الأمريكية لبرامج الكمبيوتر تشهد إفلاسها

إنضمت شركة برامج الكمبيوتر الأمريكية «بير جرين سيستمز انك» إلى قائمة الشركات التى أشهرت إفلاسها بموجب الفصل الـ ١١ من قانون الإفلاس فى أمريكا وذلك بسبب مجموعة من الأخطاء المحاسبية.

وأعلنت الشركة أنها تخطط لمقاضاة مكتب المحاسبة آرثر أندرسن ومطالبة بـ ٢٥٠ مليون دولار تعويضات لتسبيه فى الأضرار بالوضع المالى للشركة.

وكشف تحقيق داخلى أن الشركة ضخمت عائداتها بنحو ٢٥٠ مليون دولار فى الفترة من أبريل ١٩٩٩ وحتى نهاية ٢٠٠١ وقالت الشركة أنها سجلت بطريقة غير صحيحة بين الحسابات المستلمة كعائدات ودفعت تلك التطورات إلى إزالة أسهم بير جرين من التداول فى بورصة ناسداك.

وذكرت بير جرين فى بيان لها أنها تخطط لرفع قضية ضد أندرسن وشريكها المراجع دانييل ستولاك أمام المحكمة العليا بسان دييجو بتهم تتعلق بالجهل والغش والإخلال بواجبات المراجعة المحاسبية.

وقال المدير التنفيذى للشركة جارى جرين فيلد «إذا كانت أندرسن تصرفت بصورة صحيحة لما وجدنا أنفسنا فى الوضع الذى نحن عليه الآن» وكانت بير جرين قد أنهت خدمات آرثر أندرسون وكذلك خلفها «كى بى إم جى» للمراجعة.

كما أعلنت بيرجرين أنها باعت وحدة «ريميدى» لشركة «بى أم سلا» للبرامج بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار فيما التزمت الأخيرة بدفع ١١٠ ملايين دولار للمساعدة فى تمويل دفع قروض الشركة وتلبية إحتياجاتها اليومية خلال الأشهر القليلة المقبلة.

بلانيت هوليوود الأمريكية تعلن إفلاسها للمرة الثانية

قامت شركة «بلانيت هوليوود» بشطب خمسة ملايين دولار على شكل قروض قدمتها لمشاهير ولصالح شبكة من المستفيدين من كبار المسئولين فى الشركة وفقاً لمصادر مستقلة فى الشركة التى تعانى من إفلاس.

وفى وقت كانت الشركة تحتل مركزاً متقدماً، مستفيدة من دعم مشاهير الفنانين والممثلين من أمثال شواريزنجر وبروس وليس وديمى مور وسيلفستر ستالون، باتت تعانى من قضية إفلاس للمرة الثانية خلال عامين بعد أن طلبت المحكمة وفقاً لطلب الدائنين الذين لهم بدمتها ٢٠ مليون دولار، وتم إعتبارها مفلسة فى محكمة الإفلاسات الأمريكية فى أورلاندو كما ذكرت وكالة أسوشيتد برس ونقلتها صحيفة الشرق الأوسط.

وقد تم الإعلان عن أولئك المشاهير الذين إستفادوا من تلك القروض، فيما أتهم سونييت أر كايبلا المكلف بفحص الملفات الحسابية للشركة فى تقريره، مؤسسى بلانيت هوليوود، بربورت إيرل الرئيس التنفيذى وكيث باريش بتساهلها غير المسئول مع المشاهير على حساب مصالح الشركة، وقال التقرير أنه كان بإمكان الشركة التخلص من ديونها فيما لو لم تشطب تلك الديون لهؤلاء المشاهير.

وكانت بلانيت هوليوود التى تأسست عام ١٩٩٦ مستفيدة من حضور المشاهير وثقل وزنهم فى إبراز الشركة وشرائهم لأسهم فيها سرعان ما تراجعوا وسحبوها من الشركة فى وقت لاحق.

مجموعة يو أس آيروايز تشهر إفلاسها

أيروايز تشهر إفلاسها عملاً بالأحكام الأمريكية لحماية حقوق المستثمرين، مؤكدة أنها ستستمر فى عملياتها إلى حين ترتيب وإعادة تنظيم هيكلية القسم المالى آملة فى الخروج من هذه الأزمة فى الربع الأول من العام ٢٠٠٣.

وصرح رئيس المجموعة والمدير التنفيذى ديفيد سيجال فى بيان «أنه وأخيراً ستوضع هذه الجهود لإعادة تنظيم الوضع المالى للمجموعة والعودة للربحية لكون فى خدمة زبائننا وموظفينا ومجتمعنا».. وأكد سيجال فى بيانه أن المجموعة ستستمر فى خدمة شبكتها المؤلفة من ٢٠٠ عاصمة.

وأضاف سيجال أن المجموعة ستبقى ملتزمة بدفع أجور الموظفين البالغ عددهم ٤٠ ألف بالإضافة إلى كل مستحقاتهم من تعويضات ومنافع أخرى، كذلك ستقوم بتسديد مستحقات كافة مشترياتها من سلع وخدمات أخرى.

وأكدت المجموعة أنها قامت بتوفير قرض بقيمة نصف مليار دولار من مؤسسة كريدى سويس فيرست بوسطن، بالإضافة إلى وعود إستثمارية فى صكوكها بقيمة ٢٠٠ مليون دولار من (Bank of America) وبنك أمريكا مجموعة تكساس باسيفيك عقب خروجها من مرحلة الحماية التى توفرها بنود المادة ١١ من أحكام قانون إشهار الإفلاس.

وكانت المجموعة قد عانت من تراجع قطاع السياحة والسفر بشكل خاص وتدهور الإقتصاد العالمى عقب هجمات الحادى عشر من أيلول على الولايات المتحدة بشكل عام.. كذلك فقد أبقت المجموعة إحدى أهم عملياتها فى مطار ريجان الوطنى فى واشنطن مغلقة فى وجه الخطوط التجارية لأسباب أمنية بعد الهجمات، والتى أدت إلى خسائر بقيمة ٢ مليار دولار.

باسيفك كروسنج للإتصالات تطلب حمايتها من الإفلاس

تقدمت شركة باسيفك كروسنج للإتصالات التابعة لشركة جلوبال كروسنج بطلب لحمايتها من إشهار إفلاسها وفقاً للفصل الحادى عشر من قانون الشركات الأمريكى، يذكر أن شركة جلوبال كروسنج الأم تواجه هى الأخرى شبح الإفلاس وتعمل الشركتين فى مجال إدارة شبكات نقل البيانات عبر الألياف الضوئية.

استمرار موجه الإفلاس بين الشركات الأمريكية

سجلت حالات الإفلاس فى الولايات المتحدة إرتفاعها خلال النصف الأول من العام الحالى لتسجل رقماً قياسياً جديداً فى حالات الإفلاس.

وقد أدت حالات الإفلاس التى شهدتها النصف الأول من العام الحالى والذى تضم شركات كبرى مثل إنرون إلى وضع أصول قيمتها ٢٦٠ مليار دولار تحت الحراسة القضائية لسلطات التفليسة والتصفية وبلغ عدد الشركات المسجلة فى بورصة نيويورك التى أشهرت إفلاسها خلال الشهور الستة الماضية ٢٥٥ شركة.

ومن المتوقع إنضمام مجموعة جديدة من الشركات الكبرى إلى قائمة الإفلاس فى ظل موجه الفضائح التى تضرب الشركات الأمريكية مثل عملاق الإتصالات وورلدكوم وعملاق ماكينات تصوير المستندات زيروكس.

إكس أوكو مينكشنز تطالب بالحماية ضد الإفلاس

تقدمت شركة إكس أو كو مينكشنز الأمريكية للإتصالات وخدمات الإنترنت بطلب إلى السلطات الأمريكية لحمايتها ضد إشهار الإفلاس وفقاً للفصل الحادى عشر من قانون الشركات الأمريكى كانت شركة تليفونوس دى

مكسيكو المكسيكية للاتصالات قد تراجعت عن استثمار ٨٠٠ مليون دولار فى إكس أو كومينكشنز الأمر الذى تسبب فى مشكلات مالية قاسية للشركة الأمريكية.

رغم تدخل الرئيس بوش : برمنجهام ستيل تواجه شبح الإفلاس

قررت شركة الصلب الأمريكية «برمنجهام ستيل» اللجوء للمحكمة الأمريكية لطلب الحماية من إشهار إفلاسها وفقاً للفصل الحادى عشر من قانون الشركات فى أمريكا حيث تبلغ أصول الشركة ٤٧٨, ٥ مليون دولار فى حين تبلغ قيمة ديونها ٦٨١, ٩ مليون دولار، وكان الرئيس الأمريكى جورج بوش قد فرض جمارك إضافية على واردات الصلب من الخارج لمساعدة شركات الصلب الأمريكية الأمر الذى هدد بإشعال حرب تجارية عالمية ولكن برمنجهام ستيل فشلت فى الاستفادة من قرار إدارة بوش فى تحسين آدائها للخروج من أزمته المالية فى ظل تزايد ديونها التى وصلت إلى ١٥٠ ٪ من قيمة أصولها تقريباً وكان للدول الصناعية الكبرى رد فعل مضاد لقرار الولايات المتحدة الخاص برفع الرسوم على الواردات من الصلب حيث أعلنت اليابان أنها ستفرض جمارك بواقع مئة فى المئة على منتجات الصلب الأمريكية ردًا على التعريفات التى فرضتها الولايات المتحدة على وارداتها من الصلب.

ونقلت وسائل الإعلام اليابانية عن مسئولين حكوميين قولهم «أن اليابان ستطلب كذلك من منظمة التجارة فى أقرب وقت ممكن تشكيل لجنة لتسوية النزاعات للتوسط فى هذا النزاع الذى عكر صفو العلاقات التجارية بين البلدين، وقد بدأت منظمة التجارة العالمية بالفعل تحقيقاً للبت فيما إذا كانت رسوم الصلب الأمريكية المثيرة للجدل تمثل إنتهاكاً لاتفاقيات التجارة الدولية.

ووافقت الدول الأعضاء فى المنظمة على تشكيل لجنة من ثلاثة خبراء بناء

على طلب الإتحاد الأوروبي ومساندة كوريا الجنوبية والصين واليابان للطلب فى إجتماع جهاز تسوية المنازعات وقد عرقلت الولايات المتحدة الطلب الأول للإتحاد الأوروبي لتشكيل اللجنة فى إجتماع الجهاز التابع لمنظمة التجارة العالمية.

إفلاس متروكول الأمريكية

أعلنت شركة متروكول الأمريكية للإتصالات إعتزامها فصل ٤٩٥ موظف لديها واللجوء للقضاء الأمريكى لطلب الحماية من الإفلاس وفقاً للفصل الحادى عشر من قانون الشركات الأمريكى وكانت خسائر متروكول قد بلغت خلال عام ٢٠٠١ حوالى ٦١٢,٨ مليون دولار.

إفلاس أندرسون

أصاب لعة إفلاس شركة «إنرون» النفطية شركة آرثر أندرسون للتدقيق المحاسبى، التى قامت بتدقيق حسابات «إنرون» وغطت على فضيحة إفلاسها قبل إشهاره، مما أدى إلى إنصراف الزبائن عنها، وجعلها على حافة الإنهيار وتشريد الآف الموظفين..

وتستخدم شركة آرثر أندرسن ٢٨٠٠٠ شخص فى الولايات المتحدة وقد أتهم القضاء الأمريكى هذه المجموعة بدورها فى قضية إفلاس شركة أنرون العملاقة الناشطة فى مجال الطاقة.

أثار الإنهيارات على الإقتصاد العالمى

نطالع كل يوم أخبارًا عن الكشف عن تلاعب فى بيانات كبرى الشركات الأمريكية وإفلاسها، وقد بدأت هذه الأوضاع المتردية حيث أعلن عن إفلاس شركة إنرون العملاقة فى مجالات الطاقة، وقد أدين مكتب المحاسبة والمراجعة

الأمريكي العالمي آرثر أندرسون بتدمير الوثائق والمستندات الخاصة بشركة إنرون، كذلك أعلنت شركة زيروكس الرائدة في مجال أجهزة تصوير المستندات أنها خفضت إيراداتها بنحو ٦ مليارات دولار وذلك بعد قيامها أخيرًا بعملية مراجعة لحساباتها عن السنوات الخمس الأخيرة ١٩٩٧ / ٢٠٠١.

أما شركة وورلد كوم وهي ثاني أكبر شركات للاتصالات في العالم فقد إعترفت بالتحايل لإخفاء نفقات بنحو ٨,٣ مليار دولار الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت الشركة على شفا الإفلاس ومن ثم إعلانها عزمها على التخلص من ١٧ ألف من العاملين لديها أي نحو ٢١ ٪ من إجمالي العاملين في شركاتها في مختلف دول العالم، والذين يصل عددهم إلى نحو ٨٠ ألف أما عن أسهم الشركة فقد إنخفضت قيمة السهم من ٦٠ دولار إلى ٩ سنتات، ومن ثم خسر حملة أسهم الشركة نحو مائة مليار دولار، وزادت مديونياتها إلى أكثر من ٣٠ مليار دولار منها ٢٨ مليار دولار في شكل سندات عجزت عن سدادها، ويجرى تحقيق مع الشركة بخصوص هذا الموضوع وإزاء ذلك فإن الشركة تتعرض حاليًا لشبح الإفلاس بدليل أن القائمين على إدارة سوق ناسداك لأسهم شركات التكنولوجيا يهددون الشركة بطردها من السوق.

وكذلك شركة ميراك وهي الشركة الأمريكية العملاقة في مجال صناعة الدواء سجلت حساباتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة إيرادات تبلغ نحو ١٢ مليار دولار من وحدة للخدمات الصيدلية تابعة لها هي وحدة ميدكو ورغم أن هذه الوحدة لم تحصل على تلك الأموال قط، وهذا المبلغ يمثل نحو ١٠ ٪ من إجمالي إيرادات الشركة المعلنة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٩٩ - ٢٠٠١) التي بلغت خلال تلك الفترة نحو ١٢٥ مليار دولار.

أما الشركة الأمريكية جنرال موتورز العملاقة في مجال إنتاج السيارات فقد ترددت أخيرًا شائعات تشير إلى أنها تواجه مشكلات محاسبية، وعلى الرغم

من أن الشركة قد نفت ذلك بشدة فإنه قد جرى وقف التعامل على أسهمها بضع ساعات مما أدى إلى هبوط سعر السهم بنحو ٢٪ أى ما يزيد قليلاً على دولار ليصل إلى ٥٢ دولارًا.

والواقع أن الفضائح المالية التى هزت الشركات الأمريكية قد وصلت أصدائها إلى لندن عاصمة المال والأعمال فى أوروبا حيث ثارت التساؤلات عن مدى صدق وجودة المعايير المحاسبية للشركات البريطانية وبصفة خاصة شركة بوتس لأكشاك الهاتف وشركة كابل آند وايرلس برغم عدم ثبوت تورط أى منهما فى تزوير تقارير مالية، وعلاوة على ذلك فإن الشركات الأوروبية التى تطبق معايير المحاسبة الأمريكية بدأت تتراجع عن تطبيق هذه المعايير، وبدأ المساهمون فى هذه الشركات يتشككون فى مدى صدق بياناتها المالية.

والجدير بالذكر أن توابع تزوير البيانات المالية لبعض الشركات الأمريكية قد طالت الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن بطريق غير مباشر حيث حاول البعض من الديمقراطيين الإساءة إليه وذلك بالتذكير بعملية مالية كان قد قام بها منذ نحو ١٢ سنة ففى عام ١٩٩٠ أرسل بوش إلى لجنة السندات والبورصة إشعارًا - طبقًا لنص القانون - يعلمها فيه بنيته بيع ١٤٠٢١٢ سهمًا يملكها فى شركة هاركين بسعر أربعة دولار للسهم الواحد والضجة المثارة حاليًا تتعلق بعدم تسلم اللجنة لإشعار ثان كان يجب أن تسلمه بعد إتمام عملية بيع الأسهم التى إنهارت بعدها بنحو شهر حيث وصل سعر سهم شركة هاركين إلى دولار واحد نتيجة إعلانها عن خسائر قدرها ٢٣ مليون دولار، وقد أكد الرئيس الأمريكى أنه لم يبيع أسهمه نتيجة حصوله على معلومات مسبقة أو من مصادر سرية، كما أن الإشعار الثانى لم يصل إلى اللجنة بسبب خطأ مكتبى من محامى شركة هاركين ومن ثم فإن بوش لا يتحمل مسئولية هذا الخطأ.

على أية حال فإن التلاعب فى بيانات بعض الشركات الأمريكية تمثل فى

تقليل النفقات الحقيقية وتضخيم الإيرادات الحقيقية ومن ثم إظهار أرباح وهمية وبالتالي يستفيد مديرو هذه الشركات نتيجة تضخيم مكافآتهم السنوية ومكافآت نهاية الخدمة، فى الوقت الذى لا يبالون فيه بالخسائر التى تلحق بحملة الأسهم وأصحاب المعاشات من جراء إفلاس الشركات أو هبوط أسعار الأسهم فى البورصة.

أما عن الظروف والأحوال التى سمحت للشركات ولمكاتب المحاسبة والمراجعة بالتلاعب فى البيانات المالية للشركات طوال هذه السنوات

السبب الأول: المفهوم الخاطئ للإقتصاد الحر الذى طبقته الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة بصفة خاصة حيث ضعف إلى حد بعيد نظم الرقابة الحكومية الفعالة فى المجال المالى تحت حجة تحرير الشركات من القيود التى تعطلها وتعوق سرعة تقدمها لمواجهة المنافسة العالمية لا سيما بعد توقيع إتفاقية الجات الجديدة عام ١٩٩٤.

السبب الثانى: هو الدور الخطير الذى قامت به بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة فى الولايات المتحدة وبصفة خاصة ما لجأت إليه من أساليب ملتوية للإلتفاف حول قواعد الشفافية والمكاشفة (ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية).

أما السبب الثالث: فهو التقارير غير الدقيقة التى نشرتها بعض بيوت السمسة ومكاتب التحليل المالى عن شركات معينة وإعطائها درجات تقويم أكثر مما تستحق حيث أن كبار العاملين فى هذه المكاتب يستثمرون أموالهم فى هذه الشركات ومن ثم يحققون أرباحًا خيالية.

وهناك سبب رابع وهو القرارات المحفوفة بالمخاطر التى إتخذها مديرو هذه الشركات بهدف تضخيم الأرباح كما سبق أن أوضحنا.

أما التساؤل الآن فهو عن الآثار الخطيرة التى نجمت عن هذه المشكلة:

الأثر الأول: هو إنخفاض سعر الدولار أمام العملات الأجنبية فمنذ بداية العام ٢٠٠٢ إنخفض الدولار بنحو ١٢ ٪ أما اليورو كما إنخفض بنحو ٦ ٪ أمام الجنية الإسترليني وبالنسبة نفسها تقريباً أمام الين اليابانى.

الأثر الثانى: هو التراجع الحاد فى أسعار الأوراق المالية فى البورصة وول ستريت وغيرها من أسواق المال الأمريكية.

الأثر الثالث: هو فقد المستثمرين ثقتهم فى الإقتصاد الأمريكى.

الأثر الرابع: هو إتجاه البطالة نحو التزايد بسبب إفلاس بعض الشركات وتقليص حجم الأعمال فى البعض الآخر فطبقاً لأحدث البيانات إرتفعت البطالة فى أمريكا فى شهر مايو ٢٠٠٢ إلى ٦ ٪ لتسجل أعلى مستوى لها منذ أكثر من سبع سنوات.

الأثر الخامس: هو أن كثيراً من البنوك المركزية بدأت تعيد النظر فى إقتناء المعدن الأصفر الذهب إلى خزائنها كإحتياطى بعد التخلّى عن هذه السياسة فى السبعينيات من القرن الماضى حيث قامت كثير من البنوك المركزية ببيع إحتياطياتها من الذهب بعد أن فقد بريقه كمستودع للقيمة.

تساؤل آخر يطرأ على الذهن عن موقف صندوق النقد الدولى من هذه المشكلة على الرغم من أن صندوق النقد الدولى سبق له أن تدخل أكثر من مرة لضبط أسعار الصرف العالمية وكان آخرها فى سبتمبر عام ٢٠٠٠ فإن رئيس صندوق النقد الدولى هورست كوهلر أكد أن الإنخفاض السريع فى قيمة الدولار الأمريكى بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى منذ بداية العام لا يستدعى - حتى اليوم - تنسيقاً دولياً، إلا أن التدخل قد يصبح ضرورياً إذا إستمر تراجع الدولار وبشكل سريع يهدد الإستقرار المالى العالمى، كما أعرب عن تفاؤله بإستعادة الإقتصاد الأمريكى عافيته بسرعة حيث أنه أكثر مرونة من غيره.

أما بالنسبة لليابان فقد حاولت التدخل لمساندة ودعم الدولار أمام اليورو حيث إشتري بنك اليابان المركزى من السوق عملات أجنبية بنحو ٤ مليارات دولار إلا أن هذه الخطوة فشلت فى التأثير فى إتجاهات الأسعار وتعويض الهبوط الحاد فى بورصة الأسهم الأمريكية.

وفيما يتعلق بتجاوز المشكلة حدود الولايات المتحدة يمكن القول أن هناك تأثيراً على الإقتصاد العالمى حيث أن الناتج المحلى الإجمالى للإقتصاد الأمريكى يمثل وحده نحو ربع الناتج الإجمالى العالمى كما أن التجارة الخارجية للولايات المتحدة تمثل نحو ٢٠ ٪ من التجارة العالمية هذا علاوة على أن الإحتياطى النقدى لدى العديد من البنوك المركزية بالدولار.

وفيما يتعلق بدول الخليج العربى فمن المعروف أن الإيرادات الحكومية لهذه الدول تتوقف أساساً على إيرادات البترول، والقيمة الشرائية لهذه الإيرادات تعتمد على قيمة الدولار الأمريكى التى على أساسها يجرى تسعير مبيعات البترول الخام، لذلك فإن أى هبوط فى سعر صرف الدولار يعنى فى واقع الأمر هبوطاً مماثلاً فى القيمة الشرائية لإيرادات البترول عند تقويمها أو عند تحويلها إلى أى عملات أجنبية أخرى.

ومن جهة أخرى فإن المستثمرين الخليجيين قد تعرضوا لخسائر ضخمة تتمثل فى تضائل قيمة ما يمتلكونه من أصول فى الأسواق الغربية، وحالة التداعى المستمرة فى البورصات، إلى جانب إستمرار أسعار الفائدة العالمية عند مستويات متدنية ولذلك يمكن القول أن الأزمة الحالية للدولار الأمريكى هى أسوأ أزمة تتعرض لها الإستثمارات الخليجية فى الدول الغربية منذ فترة طويلة.

الموازنة الأمريكية

تؤكد أرقام وإحصائيات الموازنة الأمريكية الجديدة للعام ٢٠٠٤، حقيقة

الإقتصاد الأمريكي الذى بدأ يدخل فى نفق الركود والكساد والعجز خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر حيث يقول مدير الموازنة فى البيت الأبيض ميتش دانيلز أن العجز فى الموازنة الأمريكية لهذا العام يبلغ ٣٠٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ وأن أمريكا لن تحقق فائضاً فى موازنتها قبل عام ٢٠٠٥ على الأقل.

وكان الرئيس الأمريكى جورج بوش قد عرض مشروع الموازنة للسنة ٢٠٠٤ يفترض أن يكون متقشفة لكنها ستزيد من حجم عجز المالية العامة الأمريكية بسبب التخفيضات الضريبية والنفقات العسكرية الكبيرة التى تنص عليها فالحرب على الإرهاب «تفرض ذاتها فى الموازنة الفيدرالية لسنة ٢٠٠٤ التى ستستمر، على غرار موازنة هذه السنة» بزيادة كبيرة فى الأموال المخصصة للأمن الداخلى والنفقات العسكرية.

وفى هذا الصدد أكد وزير الأمن الداخلى الجديد توم ريديج مجدداً أن النفقات فى المجال الأمنى سترتفع بنسبة ١٠ ٪ لتتجاوز ٤١ مليار دولار.

كما يتوقع أن ترتفع الموازنة المخصصة للدفاع بنسبة ٤ إلى ٥ بالمائة لتقترب من عتبة الـ ٤٠٠ مليار دولار وفقاً لمدير موازنة البيت الأبيض ميتشل دانييلز.

وقد شهد العام إرتفاعاً فى موازنة البنتاجون بنسبة ١٥ ٪ فى أكبر زيادة تخصص لهذه الوزارة فى غضون عشرين عاماً فى المقابل أن تحظى القطاعات الأخرى بالعناية نفسها بل سيكون نصيبها أقل بكثير خلال السنة المالية ٢٠٠٤ التى تمتد من تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣ إلى أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤ ' إذ أن النفقات الحكومية الموزعة على سائر القطاعات، غير الأمن الداخلى والدفاع، ستزيد فقط بين ٣ و ٤ ٪ أى بنسبة تكاد لا تزيد عن معدل التضخم كما أكد دانييلز.

وقد طلب بوش من الكونجرس الإسراع بالموافقة على خطته لإنعاش الإقتصاد المكلفة ٦٧٤ مليار دولار على مدى عشر سنوات، والتى تنص

خصوصًا على تخفيضات للضرائب مع تدبير أساسى يتمثل فى إلغاء الضريبة على الربحية.

وينعكس تقلص العائدات فى مقابل إرتفاع النفقات تدهورًا جديدًا على جبهة المالية العامة، علمًا بأن الولايات المتحدة سجلت فى ٢٠٠٢ عجزًا فى الموازنة بلغ ١٥٩ مليار دولار للمرة الأولى منذ العام ١٩٩٧.

ويتوقع أن يبلغ العجز فى الموازنة قرابة ٣٠٠ مليار دولار فى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ كما أقر ميتشل دانييلز أخيرًا وهذه التقديرات المالية تأخذ فى الحسبان تخفيضات الضرائب المقررة وإنعكاسات الحرب المحتملة فى العراق، وهى تتباين مع التفاؤل الذى أعلن عنه قبل عام أثناء تقديم موازنة ٢٠٠٣، وقد توقع البيت الأبيض حينها عجزًا يقدر بـ ٨٠ مليار دولار هذا العام وبـ ١٤٠ مليارًا فى ٢٠٠٤.

وهذه الخطة لن تكون ذات فاعلية فى إنعاش النمو الإقتصادى المصاب بالخممول كما ستكون ظالمة من الناحية الإجتماعية لأن من شأنها أن تعود بالنفع على أكثر الطبقات ثراء فى المجتمع الأمريكى.

وتفوق هذه التقديرات الجديدة كثيرًا التقديرات السابقة للإدارة الأمريكية التى تحدثت عن عجز لا يتجاوز ١٠٩ مليارات دولار خلال ٢٠٠٣ و ٤٨ مليارًا فى العام التالى.

وكانت الولايات المتحدة سجلت أول عجزًا لها فى الموازنة منذ عام ١٩٩٧ بلغ ١٥٩ مليار دولار وقد بلغت إستقطاعات الضرائب التى إنتقصت من خزائن الحكومة ١,٣٥ تريليون دولار نتيجة للكساد الذى أصاب الإقتصاد إعتبارًا من آذار/ مارس ٢٠٠١ مع والدواعى الأمنية التى تفرضها، والحملات العسكرية التى قامت وتقوم بها بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر.

وبلغت النفقات العسكرية ٣٥٩ مليار دولار فى العام المالى الذى ينتهى فى ٣٠ أيلول/ سبتمبر، فى مقابل ٩, ١٩٨ مليار دولار فى نفس الفترة من العام الماضى ٢٠٠٢ كما جاء فى تقرير البيت الأبيض.

ومن المتوقع أن ترتفع النفقات العسكرية إلى ٤٨٠ مليار دولار فى العام خلال الأعوام العشرة المقبلة بسبب نفقات «الحرب ضد الإرهاب» كما تدعى الولايات المتحدة.

ومن المفترض لمواجهة هذا العجز أن تزيد النفقات الحكومية بوتيرة أسرع من التضخم وتبلغ معدلاً وسطياً سنوياً بمقدار ٤٢٦ مليار دولار بين ٢٠٠٨، ٢٠١٤ مقابل ٤٠٨ مليارات دولار بحلول ٢٠٠٧ و ٤٣٠ مليار دولار بين ٢٠١٥، ٢٠٢٠.

المبحث الثانى

إنهيار شركة إنرون

ومكتب آرثر أندرسون

من المعروف أن مهنة المحاسبة تتأثر وتؤثر بالبيئة المحيطة (التي تعمل بها) بشكل كبير جداً، إذ أنها تشكل العمود الفقري لأية منشأة تعمل بها، ويتركز دورها الأساسى بتحويل واقع الأمور وتسجيلها بشكل رقمى ضمن نظام تستخدم مخرجاته بشكل أساسى من قبل أصحاب المصالح (stack holders) لإتخاذ القرارات المختلفة وفقاً لوجهة نظر كل منهم، فإذا كانت مخرجات النظام المحاسبى تتمتع بالشفافية وصدق التعبير وتتوافر فيها الخصائص النوعية التى ينبغى أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية فستكون القرارات التى تبنى عليها قرارات رشيدة وإلا فإن العكس صحيح وقد تسبب فى مشاكل فى غاية الخطورة.

لقد حاول واضعوا السياسات المحاسبية ومنذ نشوء هذه المهنة الحساسة السيطرة على النظام المحاسبى من خلال جميع الوسائل والقوانين والتشريعات بشكل يفعل العلاقة بين أصحاب حقوق الملكية والإدارة وبشكل يضمن ولاء الإدارة العالى لمصالح أصحاب حقوق الملكية وإبعادها عن التحيز لأية مصالح ذاتية ضمن إطار نظرية الوكالة (agency theory) ولكن وبما أن القائمين على إدارة أعمال أصحاب حقوق الملكية هم أولاً وأخيراً بشر فإن الغريزة

البشرية بالإنحياز إلى مصالحهم الخاصة تحكمهم بشكل بدأ يصبح فى كثير من الأحيان لا أخلاقى.

وفى الآونة الأخيرة إنهارت بعض الشركات العملاقة كشركة إنرون للطاقة Enron، وشركة آرثر أندرسون لتدقيق الحسابات Arthur anderson، وحصلت إختلاسات كبيرة فى شركة Worldcom للإتصالات وشركة Parmalate الأوروبية للأغذية وقد أوعز البعض تلك الإنهيارات إلى ضعف السياسات المحاسبية والتى تمكن المتلاعبون الذين تسببوا بالإنهيارات إستغلالها مما تسبب بعواقب لم يمكن إصلاح آثارها وبالتالي إنعكست على الإقتصاد العالمى بشكل سلبى. وتحاول دول عدة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تشريع وإصدار قوانين وسياسات محاسبية جديدة للسيطرة على الإدارة بشكل أكبر من السابق، لضمان عدم تكرار ما حدث وللحد من التلاعبات الخطيرة التى إن لم يتم السيطرة عليها بشكل مبكر فستؤدى دون أدنى شك بإنهيار إقتصاديات الدول المتقدمة وبالتالي إنهيار الإقتصاد العالمى المتطور.

يسعى المؤلف من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على تحليل الأسباب التى أدت إلى إنهيار بعض الشركات الكبيرة، وأثر ذلك فى البيئة المحاسبية، ودور المراجع، وحصر التغيرات التى حدثت مؤخرًا عليها وذلك كمحاولة جادة لزيادة الوعى المحاسبى لدى المحاسبين المهنيين وإطلاعهم على أحدث المستجدات بما يتعلق فى موضوع الدراسة.

أسباب إنهيار إنرون

إنهيار شركة إنرون وما تبعها فيما بعد بإنهيار شركة آرثر أندرسون للتدقيق آثار عدة تساؤلات على مستوى المهنة المحاسبية من أهمها، كيف تم الإنهيار؟ ولماذا؟ ومن المسؤول؟ فضلاً عن كون الشركتين تعملان في دولة متقدمة بالعالم والمشهورة بيئتها المحاسبية والتدقيقية بالتطور المتقدم لما تملكه من معايير محاسبة وتدقيق متميزة.

قبل الخوض بالموضوع وتفاصيله وحيثياته يمكن طرح التساؤل بشكل عفوى، لو أن سارق استطاع إقتحام بنك محصن بأفضل نظم الحماية والهرب دون أن يضبط إلا بعد فترة طويلة، هل مسئولية السرقة تقع على عاتق السارق فقط؟ أم على نظام الحماية والذى لولا وجود ثغرة به قام بإستغلالها السارق لما تمت السرقة؟

بعد الإطلاع على حيثيات إنهيار شركة إنرون تبين أن الموضوع له جذور قديمة وخطة تلاعب محكمة تمتد إلى عام ١٩٩٣، ولولا أحداث ١١ سبتمبر المعروفة وتضرر السوق المالى لبقى السارق هارباً من وجهة العدالة ولبقى التلاعب مخفى إلى أجل غير معلوم.

تعد هذه القضية والفضيحة من قضايا العصر المهمة لما لها من تأثير كبير، ليس على الولايات المتحدة فقط بل على العالم بأسره فمن جهة تعد شركة

إنرون enron من أكبر الشركات بالعالم والعاملة بمجال الغاز والطاقة ولها فروع كثيرة وعديدة ومن جهة أخرى فإن شركة آرثر أندرسون andersen للتدقيق تعد من أضخم شركات التدقيق بالعالم بل هي الأولى من حيث الحجم والإنتشار ويقدر عدد العاملين فيها بأنحاء العالم ما يقارب مائة وستون ألف موظف.

لقد تسبب إنهيار تلك الشركتين بخسائر قد يصعب حصرها في الوقت الحاضر، ناهيك عن العمال والموظفين الذين فقدت أعمالهم نتيجة الإنهيار. يعتقد المؤلف بأن إنهيار هاتين الشركتين ورغم المأساة الكبيرة إلا أنه يعد درس مهم جداً يحتم على الكثيرين الإستفادة منه والوقوف على أسبابه ولا بد أن تقوم الجهات المتخصصة بإعادة حساباتها.. ومن أهم هذه الجهات:

جميع الحكومات وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

لجان وضع المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق.

الشركات بشتى أشكالها وأنواعها.

المحاسبون والمدققون.

أصحاب الشركات.

سيحاول المؤلف في هذا الفصل الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ماذا حدث في ١٦ / ١٠ / ٢٠٠١؟

كيف إنهارت شركة enron ولماذا؟

من المسؤول عن الإنهيار؟

ما هو دور شركة anderson؟

لجنة التحقيق المعنية من شركة enron

قام مجلس إدارة شركة enron بتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على حقيقة ما حدث بالضبط وقد قدمت اللجنة فعلاً تقريرها الضخم الذى ألقى الضوء على العمليات التى تمت بين شركة enron وبعض شركات الإستثمار والتى كانت مدارة من قبل andrew s. fastow، الذى كان يعمل كذلك فى منصب مساعد رئيس مجلس الإدارة ورئيس القسم المالى لشركة enron.

ومن المهم ذكره بأن التقرير ركز بشكل كبير على تلك العمليات من جانبين رئيسيين، الأول الجانب المحاسبى لتلك العمليات والثانى جانب الإفصاح عنها.

علمًا بأنه لم يوكل للجنة، التحقيق فى قضية الإفلاس أو إبداء أى رأى أو حكم عن الظروف الخارجية التى ساهمت بالإفلاس.

ولابد أن نذكر هنا بأن أهم المحددات التى واجهت عمل اللجنة كانت:

عدم وجود صلاحية لها على إجبار الأطراف الخارجية المعنية وإخضاعهم للإستجواب أو إرغامهم على تقديم أى نوع من الوثائق ذات العلاقة بالموضوع.

رفض بعض الموظفين السابقين والمتورطين بكثير من العمليات المحاسبية التى أدت للإنتيهار التعاون مع اللجنة، ومن أبرزهم كل من micheal j. kopper, fastow, ben f. glisan.

بالرغم من تمكن اللجنة من الوصول لبعض وثائق شركة التدقيق anderson-son إلا أنها لم تتمكن من الوصول لوثائق شركات الإستثمار التى تسببت بالإنتيهار.

ملخص عن الحدث كما جاء فى أوراق اللجنة

فى ١٦/١٠/٢٠٠١ أعلنت شركة enron بتخفيض أرباحها بمبلغ ٥٤٤ مليون دولار والناجمة عن التعاملات مع شركات إستثمارية (ljm1 & ljm2) مع العلم بأن تلك الشركات تعد شركات شراكه مع enron والتي تم إنشائها وإدارتها من قبل fastow وأعلنت كذلك عن تخفيض حقوق ملكية المساهمين بمبلغ ١,٢ بليون دولار والمرتبطة بنفس العمليات السابقة.

والمشكلة الحقيقية بدأت بعد بضعة أشهر من الإعلان إذ حيث أعلنت شركة enron بإعادة هيكلة قوائمها المالية للفترة الواقعة بين الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠١ معللة ذلك بأخطار محاسبية والمتعلقة بشركات الشراكة الإستثمارية والمدارة من قبل kopper, fastow (موظف سابق فى enron ومالك لشركة chew co) والشركات هى Chew Co., LJM 1 , and LJM 2.

من الجدير بالذكر أن إعادة هيكلة القوائم المالية للفترة الواقعة بين ١٩٩٧ - ٢٠٠١ بينت تخفيضات فاقت الإعلان الأول فى ١٦/١٠/٢٠٠١.. إذ يوضحها الجدول التالى:

العام	الأرباح قبل التخفيض	مقدار تخفيض الأرباح	مقدار تخفيض حقوق الملكية	مقدار زيادة المديونية
١٩٩٧	١٠٥ مليون	٢٨ مليون	٢٥٨ مليون	٧١١ مليون
١٩٩٨	٧٠٣ مليون	١٣٣ مليون	٣٩١ مليون	٥٦١ مليون
١٩٩٩	٨٩٣ مليون	٢٤٨ مليون	٧١٠ مليون	٦٨٥ مليون
٢٠٠٠	٩٧٩ مليون	٩٩ مليون	٧٥٤ مليون	٦٢٨ مليون
مجموع التخفيض		٥٠٨ مليون	٢,١١٣ بليون	٢,٥٨٥ بليون

وفى تلك الفترة قامت شركة enron بالكشف على أن Fastow تلقى مبلغ ٣٠ مليون دولار من شركتى LJM1 & LJM2.

إعادة الهيكلة بالشكل السابق ذكره ومعلومة المبالغ التي تلقاها Fastow جعلت السوق يفقد الثقة بشركة enron مما أدى إلى إنهيارها بأقل من شهر وإعلان إفلاسها.

ملخص بما إكتشفته لجنة التحقيق:

بعد أن قامت اللجنة بفحص العمليات الرئيسية المتعلقة بالشركات الإستثمارية المذكورة سابقاً والتي تسببت بخفض الأرباح وحقوق الملكية.. إستطاعت الإجابة عن الأسئلة التالية:-

ماهية العمليات التي تمت بما يخص الموضوع؟

لماذا تمت هذه العمليات؟

ما هو الخطأ الذي حصل؟

من هو المسؤول؟

لابد أن نذكر هنا بأن من أهم الأمور التي وجدتها اللجنة والتي لم تفصح عنها شركة enron هو أن بعض الموظفين المتورطين بتلك التعاملات أصبحوا أغنياء بشكل مفاجئ وتلقوا عدة مبالغ تجاوزت عشرات الملايين.. والتي لم يفترض أن يتلقوها وهي:

تلقى fastow ٣٠ مليون دولار.

تلقى kopper ١٠ ملايين دولار.

تلقى موظفان إثنان لم يفصح عن أسميهما مليون دولار لكل منهما.

تلقى موظفين آخرين لم يفصح عن أسميهما عدة مئات من ألوف الدولارات.

من الملاحظات المهمة التي تبديها اللجنة بأنه وفيما عدا fastow لا يوجد أي نوع من الأدلة تدین باقى الموظفين.

وتضيف اللجنة بأن إدارة enron استخدمت تلك الشركات الإستثمارية فى عمليات عديدة لم يكن من الواجب أو الضرورة الدخول فيها أصلاً، إذ أن أغلب تلك العمليات صممت بشكل متقن بهدف التلاعب وإظهار القوائم المالية بشكل جيد يخدم مصالح خاصة وإبتعدت تلك العمليات عن هدف المنفعة الإقتصادية أو التحوط لمخاطر مستقبلية.

بعض هذه العمليات صممت بشكل مدروس ولم يتبع بها الإجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ونتيجة لعدم إتباع تلك المبادئ لم يتم إظهار تلك الشركات الإستثمارية فى قوائم شركة enron المالية كأصول وإلتزامات.

كما أنه هنا لك عمليات أخرى تم تطبيقها بشكل غير لائق وغير صحيح وبموافقة المستشارين الماليين إذ تم إطفاء بعض الخسائر الناتجة عن عمليات التحوط الوهمية مع العلم بأن تلك العمليات لو كانت صحيحة لكان يجب أن ينتج عنها أرباح لشركة enron إذ أن enron هى المتحولة وبالتالي كان يجب على الشركات الإستثمارية تعويض الخسائر، ولكن كيف يمكن ذلك إذا كانت شركة enron هى المالكة لتلك الشركات وهذه الملكية تم إخفائها بشكل متقن ولم تظهر إلا عند حدوث الحدث.

تعد هذه العمليات هى أخطر عملية تمت وساهمت بإنهيار الشركة إذ أنها أظهرت فى الأعوام السابقة أرباحاً وهمية بلغت بليون دولار عن الربح الحقيقى. لقد إتضح للجنة وبعد الفحص والتحري بأن العمليات المحاسبية الأصلية بالتعامل مع شركات LJM 1 و LJM 2 و Chew Co. والتى أدت إلى الإنهيار كانت عمليات ذات هيكلية مغلوطة ومخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مع العلم بأن تلك العمليات تمت تحت موافقة وإشراف مدققوا ومستشارو الشركة الخارجين Anderson والدليل على ذلك المبلغ المدفوع لهم مقابل تلك

الإستشارات والبالغ ٥,٧ مليون دولار، والذي جاء ذكره ضمن تقرير مجلس الإدارة.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن تلك العمليات المغلوطة تتعلق بهيكله عمليات ما يسمى (شركات ذات الأهداف المحددة) Special Purpose Entity تنص القوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بأن الشركة المتعاملة مع هذا النوع من الشركات يمكنها أن تعاملها كجهات مستقلة.. إذا ما تحقق الشرطين التاليين:

أن يكون أحد مالكي الشركة المتعاملة مع تلك الشركات مالكا فيها بما لا يقل عن ٣ ٪ من أصولها ويجب أن ينظر لهذه النسبة بأنها تحتوى بعض المخاطر عند إجراء أى عملية مع ذلك النوع من الشركات.

يجب أن يكون للمالك المستقل لتلك الشركات السيطرة الكاملة عليها.

إذا ما تحقق الشرطان فيمكن للشركة المتعاملة مع هذا النوع من الشركات إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن هذا التعامل ولا يتم تضمين أصول أو إلتزامات تلك الشركات فى القوائم الموحدة للشركة المتعاملة، بغض النظر عن العلاقة الوثيقة بينها.

عند تحليل العمليات لاحقا سنجد أن enron خالفت القواعد المنصوص عليها وبشكل متعمد ومبيت مسبقا.

ملخص للعمليات التى تم مراجعتها وتحليلها

أولاً: عمليات شركة Chew Co:

هذه الشركة تعتبر شركة إستثمارية كانت مملوكة ومدارة من قبل Kopper (موظف سابق فى enron) وتعد أحد المسببات الرئيسية فى فشل القوائم المالية لشركة enron للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠١ بالإضافة إلى الصلاحيات الغير مؤهلة والممنوحة إلى Kopper.

حيث كانت شركة enron مشاركة بمشروع مشترك (Joint Venture) بقيمة ٥٠٠ مليون دولار مع California Public Employee Retirement System منذ عام ١٩٩٣ ولغاية عام ١٩٩٦ وقد كانت السيطرة على ذلك المشروع مشتركة بين الإثنين لغاية عام ١٩٩٦ لم تقم شركة enron بتضمين أصول وإلتزامات ذلك المشروع فى قوائمها المالية الموحدة، بل إكتفت بإظهار أرباح وخسائر ذلك المشروع فى قوائم دخلها والإفصاح عنه ضمن ملاحظات فى قوائمها المالية.

فى بداية عام ١٩٩٧ رغبت شركة enron بتقليل مساهمة شريكها بالمشروع لحثه على الدخول معها بمشاريع جديدة أخرى، وهنا ظهرت مسألة جديدة، إذا أصبحت enron تملك نصيب الأسد بذلك المشروع فسيصبح إلزاماً عليها ووفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إظهار أصول وإلتزامات ذلك المشروع المشترك ضمن قوائمها المالية الموحدة، وهذا ما لم ترغب به إدارة enron.

لقد كان الحل الوحيد لتفادى إظهار أصول وإلتزامات ذلك المشروع فى قوائمها الموحدة هو البحث عن شريك جديد فى المشروع، ولتحقيق هذا الهدف ووفقاً لما صرح به Fastow ساعدت إدارة enron أحد موظفيها Kopper فى إنشاء الشركة الإستثمارية صاحبة العلاقة بموضوع الإنهيار (Chew Co.) وبهذا أصبح مالگاً ومديرًا للشركة الجديدة والتي قامت بدورها بشراء حصة الشريك القديم بالمشروع المشترك.

ولكن بقى هنالك عقبة رئيسية والتي بدونها سيتحتم على شركة enron إظهار أصول والتزامات المشروع المشترك والشركة الإستثمارية الجديدة ضمن قوائمها المالية الموحدة وهى إيجاد أحد المستثمرين فى شركة enron ليستثمر ٣٪ على أقل تقدير فى أصول الشركة الإستثمارية الجديدة Chew Co، ولكنها لم تسطع إيجاد ذلك المستثمر.

رغم المخالفة الصريحة إستمرت شركة enron بعدم تضمين أصول

والتزامات كل من المشروع المشترك والشركة الإستثمارية الجديدة فى قوائمها المالية الموحدة.

يتضح هنا بعض الأمور الخطيرة التى أقدمت عليها إدارة enron:

إنشاء شركة إستثمارية تعود ملكيتها لـ enron بالكامل مع عدم التصريح بذلك.

قيام تلك الشركة بشراء الحصة بالمشروع المشترك مع enron بمديونية كاملة دون وجود أى حق ملكية وبضمان شركة enron.

عدم تضمين أصول والتزامات كل من المشروع المشترك والشركة الإستثمارية ضمن القوائم المالية الموحدة لشركة enron وهذه مخالفة خطيرة قادت للإفلاس.

وقد لوحظ رفض كل من Kopper (مدير ومالك Chew Co. السابق) وشركة Anderson تبرير أو تفسير هذه العمليات ولماذا تم هيكلتها بذلك الأسلوب المخالف للمعايير المحاسبية الخاصة بعدم تضمين قوائم تلك الشركات ضمن القوائم الموحدة Non-Consolidation Rules.

لقد قالت اللجنة وبكل وضوح بأنها لا تعلم إن كانت تلك الأخطاء ناتجة عن سوء تقدير أو إهمال من قبل إدارة enron ومسشاروها الماليين Anderson أو أنها ناتجة من أن Kopper قدم مصلحته على مصلحة الشركة الأم.

وقد نوهت اللجنة بأنه وعندما قامت شركة Anderson بمراجعة الأمور فى عام ٢٠٠١ مع شركة enron ووجدوا أن شركة Chew Co. لم تخضع للقوانين المنصوص عليها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها نصحت بتصحيح الأمور وإعادةتها إلى نصابها وعليه قامت شركة enron بالإعلان على إعادة هيكله قوائمها المالية بأثر رجعى من عام ١٩٩٧ وتضمين أصول والتزامات

شركة Chew Co. ضمن قوائمها المالية الموحدة مما أدى لهذه إلى التخفيض الهائل للدخل والإرتفاع الخطير بالمديونية.

فضلاً عما سبق وجدت اللجنة مخالفة أخرى صريحة وخطيرة:

حسب تعليمات الشراكة وبما يخص إدارة الأعمال لم يكن مصرح لـ KOp-per بأى نوع من التحكم الإدارى أو المالى لشركة Chew Co. إلا فى حالة واحدة وهى حصوله على موافقة خطية من رئيس مجلس إدارة enron، علماً بأن اللجنة لم تجد مثل هذه الموافقة من أى طرف كان.

وخير دليل على أن Kopper هو من كان يدير الأمور بتلك الشركة بأنه وخلال تلك السنوات تلقى عمولة من إدارة شركة Chew Co. بلغت مليوناً دولار بالاتفاق مع Fastow (مساعد رئيس مجلس الإدارة ومدير حسابات شركة en-ron).

وفى آذار ٢٠٠١ قامت شركة enron بشراء حصة شركة Chew Co. فى المشروع المشترك ولكن بعد تفاوض بين Kopper و Fastow حصل بموجبه الأول على مبلغ ١٠ ملايين دولار مقابل التنازل عن الحصة وهنا لابد أن نذكر بأن مساهمة Kopper فى عام ١٩٩٧ فى الشركة الإستثمارية لم يتعدى ١٢٥ ألف دولار.

لأبد أن ننوه أيضاً بأن عملية التنازل تلك تمت بينما كانت هنا لك نية مبيتة وغير معلنة للإثنين بإنشاء شركتين جديدتين على غرار الشركة الإستثمارية الأولى وهم شركة LJM 1 وشركة LJM 2 والتي تم إنشائهما فيما بعد.

وأخيراً وفيما يتعلق بشركة Chew Co. وبالنظر لهيكلة رأس مالها التالى:

٢٤٠ مليون دولار (قرض غير مضمون من بنك Barclays بضمانة ENRON)

١٣٢ مليون دولار (مقدم من المشروع المشترك).

١١,٥ مليون دولار (من الشركاء فى الشركة الـ ٣٪).

١٢٥ ألف دولار (من Kopper).

ثانيًا: عمليات شركتى LJM 1 و LJM 2:

فى عام ١٩٩٩ وبموافقة مجلس الإدارة دخلت شركة enron بعقدى شراكه مع شركتى أشخاص والتى كان Fastow مديرهما وأكبر مستثمر بهما، وتلك الشركتين تعدان أحد الأسباب الرئيسية التى أدت بأن أفصحت شركة enron عن أرباح غير حقيقية قاربت المليار دولار وإعطاء Fastow وشركائه عدة ملايين من الدولارات على حسابها.

لم يكن يفترض القبول بمثل هذه الشركات أصلاً، وخصوصاً لما لها من علاقة مباشرة وخطيرة بأحد أهم موظفى شركة enron.. وقد برر مجلس الإدارة قبوله بتلك الشركات وتلك العلاقة بالأسباب التالية:

إعتقد مجلس الإدارة بأن هذا النوع من الشركات والعلاقة المباشرة لأحد موظفيها قد يؤمن للشركة عمليات لم تكن لتتم بالحالة العادية من منطلق الولاء المطلق لموظفيها للشركة الأم.

يمكن من خلال هذه الشركات الحصول على مشتريين لأصولها التى كانت ترغب بيعها وبما أن Fastow مطلع على جل الأمور فيمكنه تسريع العمليات وجعلها تصب فى مصلحة الشركة الأم.

إعتقد مجلس الإدارة بأن الإفصاح المنصف للقوائم المالية يمكنه التحكم بمخاطر عدم الولاء وكشف الأمور وإيقاف أى تلاعب ممكن.

هذه الـ ١١,٥ مليون دولار والتى تمثل ٣٪ لم تجلب نقداً بل أخذت قرض من نفس البنك أعلاه تحت مسمى Equity Loan من قبل الشركاء وهم شركة Little River وقد إشتراط البنك على الشركاء بالإحتفاظ لديه بحساب

إحتياطي نقدي لا يقل رصيده في أى وقت عن ٦,٦ مليون دولار وذلك لضمان التسديد.

ولإيجاد طريقة مناسبة لتغطية هذا الإحتياطي قام المشروع المشترك بعمل توزيع أرباح لشركة Chew Co. بلغت ٦,٦ مليون دولار (ظهر فيما بعد أن Chew Co. باعت أحد أصولها) وهذه مخالفة صريحة وواضحة لقانون الـ ٣٪ حيث أنه تمويل مشبوه وكان من الواجب تضمين أصول وإلتزامات كل من المشروع المشترك وشركة Chew Co. ضمن قوائم شركة enron الموحدة.

السبب الذى جعل مجلس الإدارة يطمئن فعلاً لآداء تلك الشركتين التقارير الجيدة التى كانت ترد من مستشارى الشركة الماليين Anderson.

ما تم ملاحظته بأن شركة enron دخلت بما يقارب ٢٠ عملية من الشركتين خلال الفترة الواقعة من ٦/١٩٩٩ ولغاية ٦/٢٠٠١.. وتم تصنيف تلك العمليات إلى نوعين:

عمليات بيع أصول.

عمليات تحوط.

وتجدر الإشارة هنا بأن هذه العمليات ألحقت الضرر الأعظم بشركة enron.. وعلى سبيل المثال:

إحدى العمليات وقبل إنتهاء السنة المالية بفترة قصيرة جداً قامت شركة enron ببيع بعض أصولها التى أرادت التخلص منها لشركة LJM 1 والسؤال الذى يطرح نفسه هل هذه العملية نقلت المخاطر فعلاً، فأولاً وأخيراً هذه المخاطر بقيت بنفس الشركة الأم.

والعملية الأخرى تمت قبيل إنتهاء السنة المالية لعام ١٩٩٩ إذ باعت شركة enron سبع عقود إستثمار لشركة LJM 1 وأثبتت ربح ناتج عن العملية وبعد إنتهاء السنة المالية أعادت خمسة من عقود الإستثمار.

من أخطر عمليات التحوط الخادعة التي تمت كانت كالتالى :

فى ١٩٩٨/٣ إستمرت شركة enron بشراء ٤, ٥ مليون سهم بسعر ١, ٨٥ دولار للسهم من أسهم شركة Rhythms (بمبلغ إجمالى ١٠ ملايين دولار) وفى ١٩٩٩/٤/٧ وعندما تحولت شركة Rhythms إلى شركة عامة إرتفعت قيمة سهمها من ٢١ دولار ليصبح ٩٦ دولار وأصبحت قيمة إستثمار enron ٣٠٠ مليون دولار وتم عكس هذه الأرباح فى دخل الشركة رغم أن عقد الإستثمار كان ينص على عدم تمكن شركة enron من بيع هذه الأسهم قبيل إنتهاء عام ١٩٩٩.

لقد كانت شركة enron تحتفظ ببعض العقود الآجلة فى بعض البنوك لحماية أسهمها من تقلبات الأسعار.

وإنطلاقاً مما سبق إقترح Fastow خطة للتحوط للحفاظ على إستثمارات enron فى شركة Rhythms وذلك بإنشاء شركة إستثمار محدودة LJM 1 يتكون رأس مالها من العقود الآجلة الخاصة بـ enron، وبعد إنشاء هذه الشركة تقوم enron بالتحوط لديها ضد مخاطر تدنى أسعار شركة Rhythms.

وفعلاً إستطاع Fastow وبموافقة مجلس إدارة شركة enron تحويل جميع العقود الآجلة لشركة LJM 1 مقابل أوراق قبض ودخل بعدها بعقود مقايضة مع شركة enron لحماية إستثماراتها فى Rhythms هذه العملية أثرت على أرباح وخسائر شركة enron المعلنة ولكنها عملية ليست حقيقية لأن هذا النوع من التحوط لا يعد تحوط إقتصادى وإنما تحوط محاسبى فلو أن أسهم enron حافظت على سعر جيد ستمكن من السيطرة على عوائد إستثماراتها حتى ولو تدنى سعر سهم شركة Rhythms ولكن ما هى الحالة إذا تدنى سعر سهم شركة enron وشركة Rhythms فى نفس الوقت، ويظهر هنا السؤال التالى: ما فائدة هذا النوع من عقود المقايضة والضامن هو نفسه؟

لقد وجد المؤلف أن هنا لك مخالفات أخرى وكثيرة ولكن ما سبق ذكره يعد المخالفات الرئيسية والتي أدت فعلاً لإنهيار شركة enron وإفلاسها بشكل كامل وتبع إنهيار شركة Anderson للتواطؤ الكبير الذى ساهمت به بشكل ملحوظ. هذه القضية المهمة والتي تعد قضية العصر تفتح العيون على أمور مهمة وكثيرة.. وتجعلنا نطرح تساؤلات كثيرة:

لا تعتقد بأنه كان هنا لك إمكانية لمنع ما حدث وبرأينا المشكلة لا تتعلق بمعايير المحاسبة أو معايير التدقيق المعمول بها ولكن المشكلة الرئيسية تنحصر فى أخلاقيات المهنة ذاتها.

من أهم الملاحظات التى وجدت فى الموضوع بأن شركة التدقيق Anderson كانت تعمل عدة أعمال مزدوجة فهى من جهة المدقق الخارجى لشركة enron ومستشارها المالى من جهة أخرى، والغريب أنها كانت تمثل جهاز الرقابة الداخلى للشركة، أى تراقب نفسها بنفسها وتتلقى مبالغ كبيرة جداً تجاوزت الأجور المتعارف عليها، وهنا السؤال الرئيسى، هل كانت شركة Anderson شركة مستقلة؟ أم أنها لم تتعدى كونها موظف من موظفى شركة enron.

الأمر الآخر الذى يدور فى الفكر، هل شركة Anderson كانت متواطئة مع Fastow أم إستطاع الأخير خداعهما وخصوصاً بأن شركة Anderson هى التى نبهت شركة enron إلى ضرورة إعادة هيكلة قوائمها المالية قبل الإنهيار بفترة ولو كانت متواطئه، لماذا نبهت enron بضرورة إعادة الهيكلة؟

لماذا مجلس إدارة شركة enron شكل لجنة للتحقيق وحصر عملها بمعرفة ماذا حدث فقط وقيد صلاحيتها، نعتقد بأن المتواطئين الحقيقيين يتعدون Fas-tow ولم يكن الأخير سوى الآداة التى قامت بالتنفيذ.

العودة للنقطة الأولى فيما يتعلق بأخلاقيات المهنة، هل هنا لك وسيله أخرى لضبط أخلاقيات المهنة.

نعلم بأن شركة enron مدرجة ضمن السوق المالى الأمريكى، أذن أين جهات الرقابة فى ذلك السوق؟ وكيف أغفلت عن الأمور طوال هذه السنوات؟.

أين جهات الرقابة على شركات التدقيق وكيف سمح لشركة Anderson بممارسة أعمال مزدوجة تعدت التدقيق والاستشارات المالية ولماذا لم تسائل عن الأجور العالية التى تجاوزت المتعارف عليه بكثير.

هل بلغ Fastow درجة من المكر والذكاء لكى يخدع الجميع أم أن مجتمع الشركة متواطئ بشكل جماعى.

ألم يلاحظ مجلس الإدارة الأرقام غير المنطقية بالتقارير المالية السابقة وخصوصاً فيما يخص عمليات التحوط التى فاقت أرباحها فى بعض الأحيان أرباح عمليات التشغيل الأساسية للشركة.

كل هذه النقاط السابقة الذكر تحتاج إلى الدراسة والبحث والتحليل والتفسير لكى نصل إلى الحقيقة والتى يتبين أن المشكلة هى ليست بمعايير المحاسبة ولا معايير التدقيق، بل إن المشكلة هى فى أخلاقيات المهنة وإمكانية ضبطها وترسيخها.

وخير دليل أن العيب ليس بمعايير المحاسبة ولكن فى سلوكيات مطبقيها ما جاء فى قضية إنرون أن معايير المحاسبة كانت تنص على آليات معينة يجب إتباعها عند إنشاء شركة ذات أهداف محددة Special Purpose entity إلا أن إدارة إنرون لم تنقيد بها، وللأسف غض مدقيقهم آرثر أندرسون الطرف عن عملية عدم التقيد وبالتالي وفى الحالتين أتبعَت الإدارة ومدقيقها الأسلوب اللاأخلاقى.

المبحث الثالث

التغيرات التي حدثت على البيئة المحاسبية

المقدمة

نتيجة للإنهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات الضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد قام المشرع الأمريكي بإصدار عدد من القوانين التي ركزت وبحث غالبيتها بما يسمى بالحاكمة المؤسسية - Corporate Governance، ولدرجة أن جدية وخطورة الأمور استدعت تدخل الرئيس الأمريكي للمشاركة في حل هذه المشاكل.

يسعى المؤلف في هذا الفصل إلى التطرق إلى مستجدات الأمور والتغيرات التي طرأت على الحاكمة المؤسسية.

ما هي الحاكمة المؤسسية Corporate Governance (الحوكمة)

توجد عدة تعاريف للحاكمة المؤسسية، فبعضها يقول (هي حقل من حقول الاقتصاد، والتي تبحث بكيفية ضمان أو تحفيز الإدارة الكفاءة في الشركة المساهمة بإستخدام ميكانيكية الحوافز، مثل العقود، والتشريعات، وتصاميم الهياكل التنظيمية، وغالبًا ما يكون ذلك محصورًا في السؤال حول تحسين الأداء المالي، فعلى سبيل المثال، ما مدى قدرة وتأثير ملاك الشركة المساهمة

العامة فى ضمان وتحفيز مديرى الشركة على القيام بتأدية وتحقيق أفضل عائد على إستثماراتهم.

وبعض التعاريف تقول (إن الحاكمية المؤسسية يمكن تعريفها على نطاق ضيق بأنها تمثل علاقة الشركة بالمساهمين، أو بشكل أوسع، علاقة الشركة بالجميع).

التغيرات التى طرأت على الحاكمية المؤسسية

إن مجلس إدارة سوق نيويورك للأوراق المالية قام بالموافقة على تعديلات مقترحة لمعايير إدراج الشركات بإصدار معيار ٩٩ (SAS no. 99)، وتمت مناقشة تلك التعديلات المقترحة مع لجنة الأوراق المالية فى ١٦ / ٨ / ٢٠٠٢ وتم تحديد مدة زمنية للتعليق والإعتراض على التعديلات قبل أن تصوت اللجنة بشكل نهائى على الموافقة عليه.

لقد هدفت التعديلات المقترحة إلى إعادة الثقة للمستثمر وذلك من خلال تعزيز محاسبة الشركات وتقوية الحوكمة Corporate Governance، وركزت التعديلات المقترحة بشكل رئيسى على جعل لجنة تدقيق الشركة مسئولة بشكل كامل على مراقبة المدقق الخارجى وإعطائها السلطة الكاملة فى تحديد شروط وأتعاب أعمال التدقيق والأعمال الأخرى (لجنة المراجعة).

لقد تجاوزت التعديلات المقترحة هدفها الرئيسى بالتركيز على مهام لجنة التدقيق لتصبح دليلاً شاملاً للشركات المدرجة إلى تحديد معايير السيطرة المؤسسية.

يؤثر المعيار المقترح على جميع الشركات المدرجة أوراقها المالية ضمن سوق نيويورك للأوراق المالية، ويؤثر كذلك على جميع منظمات الأعمال الأخرى ذات الشكل القانونى المغاير للشركات المساهمة، مثل شركات التضامن.

لقد حدد المعيار هذين رئيسيين، الأول: تحديد سلطة لجان التدقيق من منظور نزاهة قوائم الشركات المالية، والثاني: ركز على إستقلالية المدقق الخارجى مع إبقاء لجنة التدقيق غير مسئولة عن تحديد القوائم المالية أو ضمان تقرير المدقق الخارجى.

لقد تضمن المعيار المقترح إلزام الشركات المدرجة بتبليية بندين مهمين، الأول: تعيين ثلاثة أعضاء فى مجلس إدارة الشركة ذات صفة مستقلة يتم تحديدهم من قبل لجنة التدقيق، والثانى: تحديد أتعاب أعضاء لجنة التدقيق.

ملخص بما جاء بالمعيار المقترح

إعادة تعريف متطلبات «الإستقلالية»، لقد حدد المعيار المقترح ضرورة وجود أعضاء مستقلين فى مجلس إدارة الشركة المدرجة بالسوق، مع ضرورة أن يكون جميع أعضاء لجنة التدقيق مستقلين بشكل كامل وبشرط أن لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء قامت الهيئة بتحديد تعريف الإستقلالية وجعله أكثر صرامة إذ أعادت تعريفه «لكى يتم إعتبار الفرد مستقلاً، يجب أن يؤكد مجلس الإدارة وبشكل إيجابى قاطع على أن ذلك الفرد ليس له أى علاقة مادية مباشرة مع الشركة كأن يكون شريكاً، أو مساهماً، أو موظفاً فى أى منظمة لها علاقة مادية مع الشركة، يمكن أن تتضمن العلاقات المادية أموراً أخرى، مثل التعامل التجارى مع الشركة والتعامل البنكى والتعامل المهنى والتعامل الإستشارى القانونى والتعامل الصناعى وأشكال التعامل بالتبرعات وبمختلف أنواعها.

وقد ذكر المعيار المقترح، بأنه يجب على الشركة الإفصاح فى قوائم التوكيل الآلية التى إتبعتها فى تحديد إستقلالية الفرد المادية، ويمكنها كذلك الإفصاح عن المعايير التى إستخدمتها فى الحكم على إستقلاليته.

إنطلاقاً من الرغبة فى الإلتزام بمبدأ الإستقلالية يجب أن تتم ملاحظة

الأفراد المرغوب فى تعيينهم فى مجلس الإدارة لفترة تأهيل (فترة ملاحظة) مدتها خمسة سنوات قبل إلحاقهم بمجلس إدارة الشركة المدرجة للتأكد من مطابقتهم لشروط الإستقلالية، ويمكن أن يكون هؤلاء الأفراد من موظفى الشركة السابقين، وموظفى مدققىها الخارجيين السابقين أو الحاليين، وأى موظفين سابقين لشركات أخرى والتى تتضمن لجان تعويضاتها موظفين فى شركات مدرجة، وأفراد عائلات أى من الفئات المذكورة.

أتعاب أعضاء لجنة التدقيق، لم يحدد المعيار المقترح أى تشريع أو قانون ينص على ضرورة أن تكون الرسوم المدفوعة للأعضاء المستقلين فى مجلس إدارة الشركة ومن قبلها التعويضات الوحيدة لقاء تعيينهم فى مجلس إدارتها، لقد جعل المعيار الجديد سقف الأتعاب مفتوحاً من منطلق أن المسئوليات الجديدة المناطة بلجان التدقيق تحتاج إلى جهد ووقت أكبر من التى تبذل بالسابق، يمكن لأعضاء لجنة التدقيق تلقى أتعابهم على شكل نقدى أو أسهم الشركة أو عقود خيار أو بأى شكل متاح آخر بشرط أن لا يؤثر ذلك على إستقلاليتهم، ومن الأمثلة التى تعد أتعاب مؤثرة على الإستقلالية ويجب عدم قبولها الأتعاب التى تدفع بشكل مباشر أو غير مباشر مقابل إستشارات قانونية أو مالية.

يطلب المعيار الجديد من لجان التدقيق الإلتزام بمسئولياتهم كاملة.. وذلك من خلال تأدية المهام التالية:

تصميم خطة مهام مكتوبة تتضمن أهداف اللجنة كاملة بما فيها مساعدة مجلس الإدارة على التبصر والتحقق من الأمور التالية:

نزاهة القوائم المالية.

تماشى القوائم المالية مع القوانين المنصوص عليها.

أهلية المدقق الخارجى ومطابقته لمواصفات الإستقلالية.

أهلية وكفاءة أداء وظيفة التدقيق الخارجى والداخلى.

تستطيع لجنة التدقيق الحصول على البيانات الأولية من الإدارة ولكنها لا تستطيع ربط تلك البيانات بحدود مسؤولياتها، أى أن اللجنة مسئولة مباشرة عن تعيين، وملاحظة المدقق الخارجى الذى يجب عليه تقديم تقاريره لها بشكل مباشر.

تقييم تقرير المدقق الخارجى لمرة واحدة على الأقل سنوياً والذى يشمل وصفاً شاملاً لإجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة، وجميع الإستفسارات الصادرة من قبله أو من قبل جهات حكومية لإدارة الشركة وطبيعة العلاقات التى تمت بينه وبين إدارة الشركة خلال الفترة موضع التقييم.

مناقشة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية مع كل من الإدارة والمدقق المستقل بما فى ذلك التطرق للآليات المتبعة من قبل الإدارة فى عملية الإفصاح ويحق للجنة مناقشة المواضيع المتعلقة بالدخل كآلية المتبعة مثلاً من قبل الإدارة فى إختيار شكل ونوع تقديم القوائم ولكنه غير مطلوب من اللجنة مناقشة أية مواضيع متقدمة تفصيلية.

الترتيب للقاءات مع الإدارة والمدققين الداخليين، والمستقلين فى سبيل أن تتمكن لجنة التدقيق من تفعيل وظيفة الملاحظة، يجب عليها تنظيم لقاءات وبشكل منفصل مع الإدارة ومع هؤلاء المسؤولين عن وظيفة التدقيق الداخلى والمسؤولين عن عملية التدقيق الخارجى، بالرغم من أن كل شركة مدرجة بتأمين وظيفة تدقيق داخلى إلا أنها ليست ملزمة بإنشاء قسم تدقيق داخلى ويمكنها الإستعانة بمدققين مستقلين للقيام بهذه المهمة شريطة أن لا يكونوا نفس مدققيها الخارجيين.

تقديم المساعدة لإدارة المخاطر: بالرغم من أن الإدارة مسئولة وبشكل مباشر عن المخاطر التى تتعرض لها الشركة إلا أن لجنة التدقيق مطالبة بمناقشة

كل من المدققين الداخليين والخارجيين حول الآلية التي تتبعها إدارة الشركة للسيطرة على المخاطر المالية المتعددة وماهية الخطوات التي تتخذها ضمن السياسات والتوجيهات الموضوعة من قبلها لتقليل تلك المخاطر.

مراجعة المشاكل المتعلقة بالتدقيق ومدى إستجابة إدارة الشركة: يجب على لجنة التدقيق وبشكل دورى مراجعة المشاكل التي تعترض المدققين الخارجيين خلال عملهم مثل المشاكل المتعلقة بالقيود المفروضة على عملية التدقيق، أو القيود المفروضة على الوصول إلى معلومات معينة وجميع الخلافات بينهم وبين إدارة الشركة.

إنشاء سياسات إستماع ومصارحة خاصة بموظفى شركات التدقيق: يجب على لجنة التدقيق إنشاء وتفعيل سياسات خاصة بالإستماع ومصارحة موظفى شركة التدقيق من منطلق بأن هؤلاء المدققين قد يسعون للحصول على مركز وظيفى مرموق بالشركة التى يقومون بتدقيقها ويجب أن تكون اللجنة على إطلاع بالقوانين الخاصة بحضور توظيف المدققين السابقة للشركة وبالأخص على نص القانون القائل بأنه إذا كان أحد موظفى الشركة وصاحب موقع وظيفى نافذ مدققاً سابقاً لها فإنه يحظر على شركة التدقيق التى كان يعمل بها سابقاً الإستمرار بتدقيق أعمال الشركة لمدة تتجاوز السنة الواحدة.

التأثير المتوقع لذلك القانون الجديد على المهنة المحاسبية:

إن الكيفية التى سيؤثر بها ذلك القانون على مهنة المحاسبة.. بحيث أن إصدار القانون أعلاه أوجب إيجاد كل مما يلى:

(١) مجلس خاص بالشركات العامة تناط به مهمة مراقبة المحاسبة:

إنطلاقاً من الهيكلية الجديدة التى فرضها صدور القانون أعلاه، أصبح لزاماً تعيين مجلس مراقبة المحاسبة من قبل هيئة الأوراق المالية والذى يتكون من

خمس أعضاء تكون مهمتهم الأساسية مراقبة ومساءلة مدققي الشركات العامة، وفرض العقوبات بحق الشركات والأفراد الذين يخالفون القوانين والتعليمات.. من أهم ملامح هذا المجلس ما يلي:

(أ) توليفة المجلس:

* يجب أن يكون المجلس مكون من ثلاثة أعضاء: إثنان منهم على الأقل من حملة شهادات مزاوله المهنة ويجب أن يكونا الباقيين من غير حاملي شهادة مزاوله المهنة، ويمكن أن يكون رئيس المجلس من أى من الأعضاء الثلاثة.

(ب) تمويل المجلس:

* يتم تمويل المجلس من خلال رسوم إلزامية وهذه الرسوم تجبى على شكل رسوم تسجيل ورسوم سنوية إلزامية تفرض على شركات التدقيق التي تقوم بتدقيق أعمال الشركات العامة.

(ج) سن المعايير:

* يقوم المجلس بسن المعايير الضرورية أو تبني معايير موضوعة من قبل منظمات أخرى والخاصة بأدوات سيطرة تدقيقية ذات جودة عالية لتستخدم فى التدقيق على الشركات العامة.

* تتضمن تلك المعايير كل من: معايير التدقيق ومعايير الجودة والمعايير الأخلاقية ومعايير الإستقلالية وأية معايير أخرى ضرورية تساهم فى حماية المصلحة العامة، وللمجلس الصلاحية المطلقة بسن معايير التدقيق ومعايير الجودة وفرضها على مدققي الشركات العامة.

(د) سلطة مطلقة فيما يتعلق بالتحري والضبط:

* للمجلس الصلاحية المطلقة بالتفتيش والتحري عن جميع عمليات

شركات التدقيق المسجلة لديه كما لديه الحق الكامل بضبط المخالفات وإيقاع العقوبات المناسبة بمن تثبت عليه المخالفة.

* للمجلس وخلال تحقيقه فى أى موضوع الحق الكامل فى طلب الوثائق الثبوتية والإستماع إلى الشهادات التى يرغبها من أى أطراف حتى وإن كانوا من خارج الشركات العامة ذات العلاقة ويمكنه رد التحقيقات إلى هيئة الأوراق المالية، أو بموافقة هيئة الأوراق المالية يمكنه رد تلك التحقيقات إلى محكمة العدل فى بعض الظروف الخاصة.

(هـ) سلطة دولية:

* تخضع الشركات الأجنبية التى تعمل ضمن السلطة الأمريكية إلى سلطة المجلس.

(٢) قوانين جديدة خاصة بلجان التدقيق والمدققين:

لقد أصبحت العلاقة بين المدققين والشركات العامة التى يقومون بتدقيقها علاقة ذات طابع مختلف.. فى ظل القوانين الجديدة كالتالى:

(أ) إبلاغ لجنة التدقيق:

* سيقوم المدققون بالإبلاغ لجميع أعمال التدقيق إلى لجنة التدقيق كما أنهم سيكونون مراقبين من قبلها، وليس من قبل إدارة الشركة.

(ب) موافقة لجنة التدقيق على جميع الخدمات:

* يجب أن توافق لجنة التدقيق على جميع الخدمات وبشتى أشكالها سواء كانت أعمال تدقيقية أو غير تدقيقية تتم من قبل شركات التدقيق.

(ج) الإبلاغ عن المعلومات ذات الطابع الجديد إلى لجنة التدقيق:

تتضمن هذه المعلومات الجديدة كل من، السياسات المحاسبية ذات الطابع

الخرج، والممارسات الخاصة بها والمعالجات البديلة ضمن المبادئ المقبولة عمومًا والتي تم تطبيقها ومناقشتها مع الإدارة والخلافات المحاسبية بين كل من المدقق والإدارة وكل الإتصالات ذات العلاقة بين المدقق والإدارة.

د) الخدمات الأخرى عدا خدمة التدقيق:

* يحظر القانون الجديد على المدققين تقديم خدمات أخرى عدا خدمة التدقيق للشركات التي يقومون على تدقيقها بشكل قطعي، وتتضمن الخدمات المحظورة كل من: مسك الدفاتر وتصميم النظم المحاسبية وتطبيقها وخدمات التقييم والخدمات الإكتوارية والتدقيق الداخلى والخدمات الإدارية وخدمات الموارد البشرية وخدمات كل من الإستثمارات البنكية والدلالة والتداول والخدمات القانونية والإستشارية وأية خدمات أخرى يرى مجلس مراقبة المحاسبة أنها ممنوعة وأى خدمات غير تدقيقية أخرى يمكن قبولها بشرط موافقة المجلس عليها.

هـ) التبديل الدورى للمدققين:

* يجب تبديل المدققين كل خمس سنوات على الأقل.

و) التوظيف:

* يحظر على شركة التدقيق تزويد خدمات التدقيق إلى الشركة العامة إذا كان أحد موظفى الشركة العامة وصاحب منصب رفيع قد عمل فى شركة التدقيق سابقًا.

٣) إتلاف السجلات:

أصدر القانون عقوبات فى حق كل من يتلف السجلات ومن يرتكب جريمة الإحتيال بواسطة الأوراق المالية وبحق من لا يبلغ عن عمليات الإحتيال.. ونلخص هذه العقوبات بالتالى:

(أ) الإحتفاظ بالسجلات:

* تعتبر عملية الفشل فى الإحتفاظ بالأوراق الخاصة بالتدقيق لمدة لا تقل عن خمس سنوات جنحة يعاقب عليها القانون بحد أقصى ١٠ سنوات سجن، وهناك توجه من قبل سوق الأوراق المالية لزيادة مدة الإحتفاظ بالأوراق الخاصة بالتدقيق لمدة ٧ سنوات.

(ب) إتلاف الوثائق:

* تعتبر عملية إتلاف الوثائق المتعلقة بالتحقيق فى عملية إفلاس معينة جنحة يعاقب عليها القانون بحد أقصى ٢٠ سنة سجن.

(ج) الإحتيال بالأوراق المالية:

* تعتبر عملية الإحتيال بالأوراق المالية جنحة يعاقب عليها القانون بحد أقصى ٢٥ سنة سجن.

(٤) الإضافات الجديدة على الإبلاغ المالى وعلى عملية التدقيق:

يجب على كل من مصدرى الأوراق المالية ومدقيهم إتباع القوانين والتعليمات الجديدة بما يخص الإبلاغ المالى وعمليات التدقيق.. بالشكل التالى:

(أ) الحصول على رأى طرف ثانى وموافقة على تقرير المدقق:

* سيقوم مجلس التشريع الجديد بإصدار أو تبني معايير جديدة تطالب المدقق بالحصول على رأى ثانى من شريك والحصول على موافقة خطيه منه على تقرير المدقق.

(ب) توظيف عملية الرقابة الداخلية:

* يجب على الإدارة تقديم المساعدة المطلوبة لبناء هيكلية رقابة داخلية وتقديم التقارير الضرورية لإظهار فاعليتها فى عملية إصدار التقارير المالية.

(ج) وصف محدد لعملية فحص نظام الرقابة الداخلية:

* يقوم المشرع بإصدار أو تبني معايير من شأنها أن تلزم المدقق على ذلك تقييمه لنظام الرقابة الداخلية العامل بالشركة ومدى فاعليته.

(هـ) الأمور الجديدة التي يجب على المحاسبين القانونيين متابعتها والتأكد منها:

بما أن مجلس مراقبة المحاسبة قد بدأ أعماله فإن على المحاسبين القانونيين.. التنبه للأمور التالية:

(أ) الخدمات الإستشارية:

* لقد أفصح القانون على ثمان أنواع من الخدمات غير قانونية Unlawful إذا قام بها المدقق للشركة التي يقوم بتدقيقها وهى (مسك الدفاتر - تصميم الأنظمة المحاسبية وتطبيقها - خدمات التقييم - الخدمات الإكتوارية - التدقيق الداخلى - الخدمات الإدارية وخدمات الموارد البشرية - خدمات الإستثمارات البنكية والدلالة والتداول - الخدمات القانونية والإستشارية) بالإضافة إلى أى خدمات أخرى يرى مجلس مراقبة المحاسبة أنها ممنوعة.

(ب) أعباء جديدة على المحاسبين القانونيين:

* لقد تأثر المحاسبين القانونيين العاملين فى الإدارات المالية بالقانون الجديد بشكل مباشر من منطلق بأنهم يجب أن يكونوا ملمين وبشكل جيد بالمسؤوليات المناطة بأعضاء مجلس الإدارة والمدراء، إذ أنيطت بهم عملية المصادقة على قوائم الشركة المالية كما أنيطت بهم مهام التنسيق والاتصال مع لجان التدقيق.

أحدث المستجدات وردود الفعل التى إنعكست نتيجة القانون الجديد:

جاء ضمن المقالة المعنونة لا تزال السيطرة المؤسسية - Corporate Governance على رأس جدول الأعمال بأنه مع بدء عمليات الشركات الكيماوية والشركات الأخرى لعام ٢٠٠٣ فلا تزال الحاجة لإعادة الثقة إلى المستثمرين ولحملة أسهمها من أهم المواضيع المطروحة في جداول أعمالها.

وبالرغم من صدور القانون الأخير في العام المنصرم والذي أعاد هيكلة ممارسات أعمال الشركات إلا أنه لا يزال هنا لك شك يمليه السوق حول مدى وكفاية التغيرات التي حدثت على كل من: هيكلية المنشأة والسيطرة المؤسسية، والإبلاغ المالي.

لقد قال Thomas A. Russo (نائب رئيس مجلس إدارى Lehman Brothers Ins.) قد ننسى كل شيء بخصوص فضيحة كل من World Com, Enron ولكن لن ينسى الجمهور أمر المسئوليات وأعتقد بأن عدم نسيان المسئوليات قد يساعد وبشكل ما بإعادة الثقة.

ذكر Samuel A. Dipiazza Jr (عضو مجلس إدارة Pricewaterhouse Coppers) يلزمنا الكثير من الوقت لإعادة الثقة بكثير من الأمور، ولكن إحداث التغيرات من أجل التغيير لن يقدم أو يؤخر شيء، وأنه من المستحيل وضع قوانين تسيطر على موضوع الشفافية والنزاهة، ومن الضرورة القصوى الإلتزام بالمبادئ عوضاً عن الإلتزام بالقوانين.

ومن أهم ما جاء بالمقالة، بأن أهم ما تم عمله في موضوع إستقلالية مجالس إدارة الشركات إعادة الهيكلة التي قام بعملها مجلس الشورى - Con-ference Board (منظمة أبحاث غير ربحية وعضوية عدة مؤسسات تجارية تم تأسيسه في ٢٠٠٣/٦ والذي يمثل لجنة رقابة وتوجيه على المنشآت العامة والخاصة) حيث أصدرت اللجنة عدد من التوصيات من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين كل من السيطرة المؤسسية Corporate Governance، والتدقيق، والممارسات المحاسبية.

ويمكن شرح هذه التوصيات بالشكل التالي :

مجلس إدارة الشركات :

من أهم التوصيات المتعلقة بمجالس إدارة الشركات، تمثلت بإقتراح خلق توازن مناسب بين عملية إدارة الشركة وبين تزويد مجالس إدارة الشركات بأعضاء مستقلين مع توفير الصلاحيات والموارد المناسبة لهم وذلك لتمكينهم من أداء أدوارهم المهمة في مراقبة أداء الإدارة الأخلاقي والقانوني ومدى التزامها.

وبما أن اللجنة وجدت بأنه ليس هناك أى من مجالس إدارة الشركات يملك هيكلية إدارية مثلى لتحقيق شرط الرقابة الفاعلة فلقد إقترحت ثلاث خيارات لإعادة هيكلة مجالس إدارة الشركات .. كما يلي :

الخيار الأول :

تقترح اللجنة بفصل مكاتب رؤساء مجلس إدارة الشركات عن مكاتب أعضائها.

الخيار الثانى :

تقترح اللجنة بأن ممارسة دور كل من رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة يجب أن يناط بشخصين مختلفين، بحيث إن لم يكن رئيس مجلس الإدارة يمتاز بصفة الإستقلالية وكما نص عليها تعريف هيئة الأوراق المالية، فيجب تعيين عضو إدارة رائد مستقل Leader Independent Director.

الخيار الثالث :

تقترح اللجنة وفى حالة عدم موافقة مجلس الإدارة على الخيار الثانى بإناطة دور رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة بشخصين مختلفين فيجب عليها إستحداث منصب جديد تحت مسمى عضو مشرف Presiding Director.

توصى اللجنة وبغض النظر عن الخيار الذى يتبناه مجلس الإدارة بوجوب الحصول على موافقة رئيس مجلس الإدارة المستقل أو عضو الإدارة المستقل أو العضو المشرف على جميع المعلومات المختلفة التى تتدفق إلى مجلس الإدارة وعلى جميع خطط وجداول إجتماعات مجلس الإدارة.

يجب على الشركات غير الراغبة بتبنى أى من الخيارات الثلاث أعلاه إبداء الأسباب والتفسيرات لذلك مع ضرورة شرح الكيفية التى ستقوم بها هيكلية مجلس الإدارة المستخدمة لديها لتحقيق إستقلالية مجلس الإدارة وبشكل قوى وفعال.

مؤهلات العضو:

إنطلاقاً من الرغبة فى تأهيل الأعضاء بخليط من المهارات والمعرفة فى سبيل تمكينهم من الإستجابة الفاعلة لمعالجة مشاكل الشركة ومواجهة إدارة الشركة بشكل فاعل، فقد أثار المحافظ Andrew S. Grove (رئيس مجلس إدارة Intel Corp.) موضوع الحاجة لإنشاء سلسلة إجراءات لتقييم العضو ثلاثية الأبعاد Three-tire Director Evaluation Process، والمتضمنة تقييم أداء كل من مجلس الإدارة بشكل شامل وكل لجنة وإذا دعت الحاجة كل عضو منفرد.

السلوك الأخلاقى:

لقد أوصت اللجنة بعدد من السياسات والإجراءات التى تعرف المتطلبات الضرورية لعملية إنشاء قوانين السلوك الأخلاقى وآلية إلزام الشركات بقوانين السلوك.

لقد أظهر تقرير اللجنة بأنه على الشركات العمل على تدعيم مفهوم السلوك المسئول وبناء بيئة مناسبة تمكن الموظفين من الإبلاغ عن التصرفات الخاطئة بدل السكوت عنها، أو الإبلاغ عن ذلك بعد فوات الأوان.

لقد لاحظت اللجنة بأن قوانينها الخاصة بالسلوك الأخلاقي غير كافية لذا أوصت بأنه يجب على مجلس إدارة الشركة مناقشة المواضيع الأخلاقية، ويجب على الشركة تطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لخلق بيئة عمل أخلاقية وتطبيقها.

التدقيق:

إنطلاقاً من شعور اللجنة بمسئوليتها تجاه الإخفاقات الكبيرة في عمليات التدقيق فلقد ركزت على أهمية وضرورة وجود لجان تدقيق تمتاز بالمعرفة والإستقلالية وضرورة إستخدام برامج والإستمرار في تثقيف لجان التدقيق وذلك سعيًا لحماية الشركات من الممارسات المحاسبية الخاطئة ومن المخاطر الناتجة عن النزاعات Risk-Prone Situations وأوصت اللجنة كذلك بضرورة إستعانة لجان التدقيق وعند الحاجة بمستشارين للمساعدة على تأدية واجباتها.

تلح اللجنة على الشركات بضرورة أن يكون لديها وظيفة تدقيق داخلية قوية وتوصى بأن يكون المدقق الداخلي متصل وأن يرفع تقاريره وبشكل مباشر إلى لجنة التدقيق وأن يحضر كذلك جميع إجتماعاتها.

أما بالنسبة للمدققين الخارجيين فإن اللجنة تدعو الشركات إلى إعادة النظر وتقييم أعمال مدققيها الخارجيين وتقييم نوعية التدقيق الذي يقومون بأدائها مرة واحدة على الأقل كل خمس أو سبع سنوات.

وإنطلاقاً من التأكد من إستقلالية المدقق فإن على لجنة التدقيق تغيير المدقق الخارجى.. وعلى الفور فى الظروف التالية:

إذا كانت شركة التدقيق تدقق أعمال الشركة منذ فترة كبيرة من الزمن (عشرة سنوات أو أكثر).

إذا كان أحد موظفي شركة تدقيق الشركة السابقين موظفًا لدى الشركة التي يتم التدقيق عليها.

إذا كانت شركة التدقيق تؤدي خدمات أخرى غير متعلقة بالتدقيق للشركة التي يتم التدقيق عليها.

تعليق المؤلف

لو تعمقنا قليلًا فيما نصت عليه الحاكمة المؤسسية بمفهومها الأخير وفقًا لمعيار SAS 99 التي سبق ذكرها وشرحها لوجدنا فعلًا أنها جاءت لمعالجة عملية ضبط سلوكيات المهنة بالتركيز على إيجاد آليات جديدة لضمان إستقلالية المدقق الخارجى، ويتضمن مجالس إدارة الشركات أعضاء مستقلين، ومحاولات جعل عملية التدقيق الداخلى عملية مستقلة، وبهذه الحقيقة نستنتج أن العيب يكمن فى أخلاقيات مطبقى المعايير وليس بالمعايير نفسها، وكون معيار SAS 99 يعد معيارًا جديدًا فهل مطبقيه سيلتزمون بما جاء فيه؟ للأسف وكما أظهرت الدراسات أن عملية تطبيقه ليست سهله، نعود للحقيقة التي مفادها أن سلوكيات الأشخاص تلعب الدور الرئيسى فى الموضوع برمته، فهل يمكن ضبط سلوك الأفراد؟

شركة وورلدكم الأمريكية (World COM)

عبارة عن مجموعة مؤسسات الـ وورلدكم لإدارة المعلومات وتوريد خدمات الاتصالات والإنترنت وتعد من أضخم شركات الأعمال فى التجارة الأمريكية والدولية، والتي يمر عبرها نصف تعاملات الإنترنت العالمية.

تمارس هذه الشركة أعمالها منذ أكثر من عشرة سنوات، وإندمجت عام ١٩٩٨ مع شركة MCI للاتصالات بصفقة وصلت قيمتها إلى مبلغ قدره (٤٠) مليار دولار أمريكى، وهى أكبر عملية إندماج بالتاريخ فى ذلك الوقت، وتعد

وورلدكم ثانى أكبر شركة أمريكية للاتصالات الهاتفية وخدمات المعلومات بعد شركة (AT & T)، ويقع مقرها فى مدينة كليفتون بولاية ميسيسى .

وقد إتهمت من قبل محكمة نيويورك الفيدرالية بالإحتيال بعد إعترافها بإخفاء تكاليف بلغ قدرها (٤) مليارات دولار مما دفع الشركة إلى إشهار إفلاسها فى واحدة من أكبر الفضائح المحاسبية فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، بالمخالفات إنخفاض سعر السهم قبل إكتشافها، إذ أدت المخالفات إلى رفع سعر سهم شركة الـ وورلدكم فى السوق المالى عام ١٩٩٨ إلى أعلى سعر وهو (٧١,٧ دولار) وإنخفاض بصورة مفاجئة فى عام ٢٠٠٠ إلى (١٤) دولار، أما فى عام ٢٠٠٢ وتحديداً يوم ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٢ بعد إكتشاف المخالفات إنخفاض السعر إلى (٢,٤٧) دولار، وتشير إحصائية نشرة بلومبرج (-Bloomberg-Finan- cial Analysis 2004) عن أسعار الأسهم إلى أن سعر سهم الشركة المذكورة قد وصل يوم ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٤ إلى حوالى (٠,٠٠٠٥) (خمسة بال عشرة الآف من الدولار).

كما أدت الفضيحة لهذه الشركة إلى التأثير على قيمة الدولار الأمريكى فى أسواق تبادل العملات العالمية وإنخفاض سعر الدولار تجاه العملات الأخرى عند إعلان المخالفات لهذه الشركة وأعرب الرئيس الأمريكى عن قلقه البالغ لما آل إليه مصير الشركة وتعهد بملاحقة رؤساء الشركة المتورطين فى المخالفات، وقد تأكدت هذه المخالفات من خلال الدعوى القضائية التى رفعتها لجنة الأوراق المالية والتبادل الأمريكية (Securities and Exchange Commission) (SEC) ضد الشركة المذكورة إذ أن هذه اللجنة رفعت دعوى على الشركة إتهمتها فيها بالتلاعب فى حسابات إيراداتها لكى تظهر بشكل يتفق مع توقعات المستثمرين فى البورصة بهدف رفع سعر السهم فى السوق والحصول على أرباح غير حقيقية بصورة مخالفة لضوابط اللجنة وقد إتهم المسئول التنفيذى

بتزييف سجلات شركة (World Com) المالية بعد ما أمر برفع دخلها لمقابلة توقعات وول ستريت وتضليل جمهور المستثمرين.

طبيعة المخالفات والعوامل التي ساعدت على إمرار مخالفات شركة وورد كم في السوق المالي

تتمثل أهم الأسباب التي أدت إلى رفع قيمة سعر سهم الشركة المذكورة ومن ثم إنخفاضها بشكل كبير جداً وسريع إلى المخالفات المالية والظروف التي مر بها الوضع الإقتصادي والسياسي الأمريكي إضافة إلى تعاون أكثر من جهة في تمرير هذه المخالفات.. وكما يلي:

الممارسات المحاسبية غير الصحيحة والتلاعب في حسابات التدفقات النقدية لشركة الورد كم لكي تظهر بشكل يتماشى مع توقعات المستثمرين في البورصة، فقد إستخدمت الشركة خدعاً محاسبية للتغطية على وضعها المالي المتدهور.. ومن أبرز ما قامت به لتضخيم بيانات الأرباح ما يلي:

(أ) إحتجاز الأرباح لأكثر من ١٠ سنوات.

(ب) إحتجاز إحتياطات كبيرة.

(ج) زيادة نسبة العلاوات والكافآت للمدراء التنفيذيين بالشركة.

(د) أكدت لجنة الأسواق المالية في الدعوى المقدمة ضدها أن شركة وورد كم دخلت في خطة وجهتها وأقرتها إدارتها العليا. ومكنتها مما يلي:

إخفاء نفقات بمبلغ (٨) مليار دولار.

الإعلان عن تدفقات مالية غير حقيقية أقرتها إدارتها العليا بلغت قيمتها (٢,٣٩٣) مليار دولار في عام ٢٠٠١ بدلاً من خسائرها الفعلية البالغة (٦٦٢)

مليون دولار، وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٢ أعلنت الشركة عن تدفقات مالية غير حقيقية قيمتها (٢٤٠) مليون دولار بدلاً من خسائرها التي بلغت (٥٥٧) مليوناً وذلك لتضليل المستثمرين ومقابلة توقعات (Bloomberg).

تقييم الأصول بإضافة ٢ مليار دولار.

تسجيل حصص مملوكة في شركات أجنبية غير حقيقية.

هـ) تبين من المستندات بأن الشركة دفعت مكافآت مالية مجزية لكبار موظفيها وأن المدير التنفيذي السابق للشركة «بيرنى إبيرز» أدين بالاحتيال والتلاعب بالحسابات بمبلغ قدره (١١) مليار دولار إذ ساهم بشكل كبير في إفلاس الشركة، حيث تبين أنها مدينة لبنوك على مستوى العالم بنحو (٥, ٤) مليار دولار إضافة إلى مستحقات كبيرة لشركات التأمين الأمريكية وأن الكشف عن وجود المخالفات في حساباتها قد منع جهود وورلدكم للحصول على تمويل مالى جديد لإعادة هيكلة أعمالها وتغطية تكاليف نشاطاتها الأمر الذى أجبرها على إشهار إفلاسها بتاريخ ١٥ / ٧ / ٢٠٠٢، وأدى إعلان الإفلاس إلى فقدان فوائد دائنه للشركة بقيمة (٧٩) مليون دولار علماً بأنه فى عام ٢٠٠٢ تم رفض طلبها بالاندماج مع شركة ثانية وهى شركة سبرنت "Sprint".

٢) إستغلال فترة إنتقال الحكم بين الرئيس الأمريكى بل كليتون وجورج بوش وإنشغال القضاء بها وغيابه عن مراقبة أعمال هذه الشركة وفى تداول أسعار أسهمها فى البورصة.

٣) إعلان الشركة عن تحقيق تدفقات مالية ضخمة غير حقيقية بدلاً من الخسائر الفعلية التى تحققها الشركة، إذ أعلنت الشركة تحقيق أرباح (وهمية) بأكثر من ٩ مليارات دولار فى ميزانيتها.

٤) إنفاق مليارات الدولارات كنفقات تشغيلية فى محاولة لإطفاء خسائرها،

إذ إعترفت الشركة بأنها سجلت مبلغاً يوازي (٤) مليارات دولار في خانة النفقات لتعزيز سجلات أرباحها.

(٥) تسريب بعض المعلومات والبيانات الخاصة عن الشركة بواسطة جهات لها سمعتها في السوق الأمريكي والتي تتضمن معلومات إدارية خاصة إلى المستثمرين الخارجيين، أدت إلى عقد صفقات وهمية مما رفع أسعار سهم الشركة في السوق المالي.

(٦) إستغلال الشركة لمركزها الائتماني الكبير وسمعتها الممتازة، مما ولد عامل جذب شديد دفع المقرضين إلى منحها مبالغ هائلة بصورة خاطئة، حيث كان موقفها الائتماني بتصنيف A3 والذي يتصف بملاءة إئتمانية جيدة وبعيد عن المخاطر بشكل كبير وكما هو مبين بالجدول رقم (١) أدناه.

جدول رقم (١)

تصنيف شركة وولدكم إستناداً إلى الديون الرئيسية غير المضمونة عليها
للفترة من ٢٩/٥/٢٠١١ إلى ١٤/١/٢٠٠٣:

التاريخ	التصنيف الائتماني	الحالة
٢٩/٥/٢٠١١	A3	إئتمان ما بعد البيع
٢٥/٧/٢٠٠١	A3	موثقة
٧/٢/٢٠٠٢	A3	إحتمال هبوط
٢٣/٤/٢٠٠٢	Baa2	تصنيف إئتماني هابط
٩/٥/٢٠٠٢	Ba2	إحتمال هبوط
٢٠/٦/٢٠٠٢	B1	تصنيف إئتماني هابط
٢٦/٦/٢٠٠٢	B1	تصنيف إئتماني هابط
١٤/١/٢٠٠٣	Ca	سحبت بدون تصنيف
	Wr	

المصدر: Standard & Poor,s.

ونلاحظ بأن تصنيف الشركة كان فى ٢٩ / ٥ / ٢٠٠١ (A3) إذ إتصفت بملاءة إئتمانية جيدة ثم إنتقلت الشركة إلى التصنيف الإئتمانى (Baa2) أى إلى درجتين فى أدنى نحو الأسفل أى إلى تصنيف إئتمانى بملاءة كافية وذلك بتاريخ ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٢ وبعد (١٦) يوم أى بتاريخ ٩ / ٥ / ٢٠٠٢ وهو تاريخ هام جداً لشركة وورلدكم حيث إنخفض تصنيف الشركة إلى Ba2 أى بثلاثة درجات وبوقت قصير جداً، وهذا يعنى إنكشاف الشركة وجعلها ضمن الشركات المعرضة للخطر التمويلي، وبعد أقل من شهر إنخفضت درجة تصنيفها إلى (B1) أى بملاءمة ضعيفة وأصبح وضع الشركة غير سليم مطلقاً وذلك بتاريخ ٢٠ / ٦ / ٢٠٠٢.

أما بعد (٦) أيام أى فى يوم ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٢ فقد هبط تصنيفها إلى (Ca) أى عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها أى أصبح وضعها المالى يرثى له، وحتى تاريخ ١٤ / ١ / ٢٠٠٣ تم سحبها من التصنيف الإئتمانى نهائياً وأصبحت الشركة بدون تصنيف إئتمانى، وبعد أن صنف سندات الشركة بدرجة النوعية الرديئة أزيلت من مؤشر Standard & poor الأمريكى.

٧) عقد إتفاقات سرية مسبقة بين المدراء والرؤساء الكبار فى شركة وورلدكم مع شركة آرثر أندرسون Arthur Anderson المحاسبون القانونيون، التى أوقفت عن العمل وصفيت أعمالها على أثر فضيحة الـ وورلدكم، وشارك بعض أعضاء لجنة مراقبة سوق نيويورك (SEC) للتغطية على هذه المخالفات، حيث بينت الوثائق والتحقيقات وعلى لسان (سوليفان) المدير المالى للشركة لهيئة محققين داخلية أن المدير التنفيذى (إيبرز) الذى تنحى من منصبه كان على علم واضح بما يحدث للشركة، إذ قام ببيع أسهمه التى يملكها قبل يوم واحد من نزول أسعار الشركة فى البورصة، وكذلك فعل المدير المالى وأحد المساهمين الكبار (جاك جرومان) إذ عمدوا إلى سحب أسهمهم قبل يوم واحد من إعلان إكتشاف الثغرات المالية وإنهيار أسعار الأسهم للشركة فى السوق المالى.

٨) دور الوسطاء الماليين فى حث وتشجيع المستثمرون لشراء أسهم شركة وورلدكم، إذ كانت تلك الشركة تتعامل مع المجموعة المالية المتعددة النشاطات ستى جروب (Citigroup) التى يرأسها سانفورد وايل (Sanford Weil) فى حين أن شركات الإتصالات المتأزمة كانت تتعامل مع الشركة المالية سالمون سميت بارنى (Salomon Smith Barney) التابعة لستى قروب، وكان المسئول على قطاع الإتصالات فى هذه الشركة هو وسيط البورصة جاك جروبمان (Jack Groubman) وقد تبين أن جروبمان المذكور صاحب دور كبير فى أزمة قطاع الإتصالات، وأنه كان ذا نفوذ كبير فى الشركات وبصورة خاصة شركة وورلدكم، حيث يحضر جلسات مجلس الإدارة ويتدخل فى تعيين الموظفين وفى تحديد الخيارات الإستراتيجية، ومقابل ذلك فإنه كان يوصى المستثمرين شراء أسهم هذه الشركة، ويدير لها قروضاً ويخفى خسائرها ولقد بقيت خسائر شركة وورلدكم مخفية حتى بداية الأزمة، وتأكيداً على هذا الدور فإن جروبمان يخضع للتحقيق القانونى فى هذه المخالفات.

٩) الدور الكبير للإدارة العليا فى الإسهام فى هذه المخالفات حيث أن رؤوساء الشركة قاموا بأعمال تزوير وإختلاسات مالية كبيرة، والدليل على ذلك أن المدير التنفيذى السابق للشركة المدعو (بيرنى إيزرز) أستدان أكثر من مليار دولار بضمانه أسهمه، ثم طلب من الشركة دفع كفالة ليخرج بعد إنهيار الشركة وقام بتقديم إستقالته فى يوم ٣٠/٤/٢٠٠٢، أما المدير المالى لها فقد طرد من وظيفته فى ٢٥/١/٢٠٠٢ وتم إعتقاله لاحقاً من قبل المباحث الفيدرالية الأمريكية.

١٠) تقديم معلومات مضللة إلى لجنة الأوراق المالية (Bloomberg-Finan- cial Analysis 2002).

إنتهى أخيراً مشوار الشركة الأمريكية العملاقة «وورلدكوم» بإعلانها

الإفلاس، لتسجل بذلك ليس فقط أحد أكبر قضايا الإفلاس التجارى فى التاريخ، ولكن أيضًا قصة صعود وسقوط تشبه الملاحم الإغريقية القديمة، وتلخص تاريخ هذا العقد الأخير - المذهل لاحقًا - فى سوق الأوراق المالية الأمريكية وحكاية وورلدكوم ليست فريدة فى شىء، على الأقل فى الوقت الحالى الذى تتوالى فيه الإنهيارات الضخمة فى مجتمع الشركات الأمريكية، أنها مجرد حبة واحدة فى عقد طويل تحمل حباته الأخرى أسماء كثيرة، إنرون، جلوبال كروسنج، تايكو، داينيرجى، رايت أيد، وول مارت، إيم كلون سيستمز، أدلفيا كومينيكيشنز.. ولا تزال حبات إضافية تلتحق بالعقد، كل يوم ربما - ولكن كيف بدأ مشوار وورلدكوم؟ وكيف إنتهى؟ - يتعين علينا أن نعود إلى العام ١٩٨٣، حين جمع بيرنارد إيبرز مدرس العلوم المتهم بقضايا الإتصالات وتقنياتها، والذى يدرس القوانين التى تنظم عمل الشركات فى هذا القطاع ليؤسس بذلك، وبرأسمال لم يتجاوز ٣ ملايين دولار - لم يدفع منها إلا ٥ ٪ حسبما يتيح له القانون - شركة صغيرة للإتصالات، عددًا ممن يمتلكون شركات صغيرة مشابهة، أو من المهتمين بالاستثمار فى هذا القطاع من صغار المستثمرين، وذلك لتناول العشاء فى منزله فى ولاية ميسيسى، كان إيبرز قد عرض على عدد من المدعويين قبل حضورهم ملخصًا لما يدور برأسه، إلا أنه ما لبث أن عرض فكرته بأكملها خلال تناول العشاء فقد إكتشف إيبرز أن أكبر شركة للإتصالات فى الولايات المتحدة «أيه تى آند تى» تتقاضى أسعارًا مبالغًا فيها مقابل إمداد زبائنها بخدمات الإتصالات الهاتفية وقال إيبرز أن الشركة تعمل وحدها تقريبًا فى هذا القطاع، ولذا فإنها غير مهتمة بتطبيق أى تكنولوجيا جديدة للإتصالات لأنها ليست قلقه من المنافسة، وأشار إيبرز إلى أن إدارة الرئيس رونالد ريجان - التى دخلت إلى البيت الأبيض قبل ذلك بعامين، ألغت القوانين التى تنظم عمل الشركات فى قطاع الإتصالات، وأتاحت للجميع المنافسة مع حق إستخدام الكابلات - حتى تلك التى تملكها «أيه تى آند تى»

وذلك إذا كان عرض استخدام الكابلات يفوق ما تحسبه الشركة نفسها كتكلفة لذلك الاستخدام ولخص إبيرز عرضه بقوله أن المجال بات مفتوحاً لمنافسة الشركة الأمريكية العملاقة من الوجهة القانونية، أما من الناحية العملية فإن الشركة الكبيرة تتلأ في تطبيق التكنولوجيات الجديدة على نحو يمنح منافسيها هامشاً كبيراً لحرية الحركة إذا سارعوا بتطبيق هذه التكنولوجيات، ثم بالإنفراد بشرائها بعد ذلك كلما ظهرت، وأضاف إبيرز «أيه تى آند تى» تشبه الفيل ثقيل الحركة، وإذا ما دخل الساحة نمر أصغر حجماً، وأخف حركة، فإن الشركة لن تستطيع إعادة هيكلة آلية عملها بسرعة، إن ذلك قد يستغرق سنوات، وخلال تلك الفسحة الزمنية بالإمكان للنمر أن يقطع شوطاً طويلاً يجعل من الصعب على الفيل أن يسحقه.. والمشروع الذى يدور برأسى الآن هو خلق هذا النمر وأوضح إبيرز أن من الصعب البدء برأسمال محدود، وأنهم لو جمعوا جهودهم جميعاً، أى كل المدعويين، فإن بوسعهم العمل معاً على تقريب لحظة ولادة النمر الجديد، ومن ثم تغيير معالم سوق الإتصالات بأسره فى الولايات المتحدة، ووافق المدعون وولدت «وورلدكوم» كانت القيمة السوقية للشركة آنذاك لا تتجاوز ١٥٠ مليون دولار، إلا أن السنوات التالية برهنت على أن إبيرز وضع قاربه فى الماء حين كان إتجاه الربح مواتياً.. فسرعان ما توالى إبتكارات جديدة فى عالم تكنولوجيا الإتصالات، وهى إبتكارات لم تتردد وورلدكوم فى إستخدامها، وأخذت الشركة تكبر بإضطراد، ثم ما لبثت أن إشتريت شركة «أم سى أى» وأعطتها دفعة كبيرة مكنتها من منافسة «أيه تى آند تى» بصورة حقيقية، فقد عرضت أسعاراً للإتصالات أقل بصورة ملموسة من أسعار الشركة العملاقة، ولم تتمكن «أيه تى آند تى» إلى مجازاة تلك الأسعار على صعوبة ذلك، ثم إشتريت وورلدكوم شركة «يويونت» التى تتحكم فى أعصاب شركات الإنترنت بأكملها، وذلك فى لحظة إستعداد الإنترنت لتصبح أهم إبتكار يشهده القرن الماضى فى عالم الإتصالات ومع الصعود الهائل للشبكة، ومع تطور

خدمات الإتصالات التى كانت وورلدكوم تقدمها، أصبحت الشركة إحدى أكبر الشركات الأمريكية، إذ بلغت قيمتها السوقية فى عام ١٩٩٩، أى بعد ١٦ سنة فقط من إنشائها ١٥٠ مليار دولار، أى ألف ضعف قيمتها السوقية لحظة ولادتها، كانت كل الأمور تدعو إلى التفاؤل فثمة «ثورة» حقيقية فى عالم الإتصالات جاءت نتيجة للإنترنت، منتجات جديدة لا حصر لها، وأفاق ممتدة بلا نهاية، وتكاثر شركات ما كان يسمى بالـ«دوت. كوم» أى شركات الإنترنت مثل الأرانب وتكالب المستثمرون من كل أنحاء العالم على شراء أسهم هذه الشركات فور ظهورها، وفيما كانت الدنيا تتعجب إذا حقق مقياس داو جونز إرتفاعاً بمقدار ألف نقطة خلال عقد كامل من الزمن، فإنه حقق سبعة آلاف نقطة خلال نصف عقد فحسب هذه المرة، حتى قال أحدهم حين تجاوز المقياس مستوى العشرة آلاف نقطة أن «من الواقعى جداً التكهن بأنه سيكسر حاجز الـ ١٠٠ ألف نقطة خلال سنوات»، وكان من الواقعى جداً أن تضاعف الشركات أرباحها الحقيقية بهذا المعدل، وفى كل الأحوال فقد قرر إبريز أن يتوسع، وفرض لعام ١٩٩٩ برنامجاً للمشتريات أذهل الجميع، وإقترض من المصارف لتغطية التوسعات التى شملت مشروعاً كبيراً بالإستحواذ على شركة سبرنت، ومليارات الدولارات التى أنفقت على توسعة البنية التحتية للشركة، وقدمت المصارف قروضاً لوورلدكوم بلغت ٣٠ مليار دولار، أى ما يعادل تقريباً الديون الخارجية لجمهورية مصر العربية بأكملها فى ذلك الحين ولكن المشكلة أن الأرباح الحقيقية للشركة لم تكن تبرر ذلك ويتعرض هذا القول لمدرستين مختلفتين عند تحليله، الأولى تقول التذرع بالأرباح الحقيقية للشركة فى لحظة معينة للحكم على ما ينبغى أن تخصصه للإستثمارات الرأسمالية هو أمر صحيح فقط فى الشركات التى تعمل فى القطاعات القديمة والتقليدية، فتلك القطاعات محسوبة ومعروفة بمدخلها ومخارجها وهكذا فإن تقدير عوامل المخاطرة التى تكتنف أى توسعات مستقبلية هو أمر ممكن، فثمة أعوام

وعقود ماضية يمكن فحص أداء القطاع خلالها وإستخلاص نتائج مؤسسة على ما تراكم من معرفة بهذا الأداء، أما شركات القطاعات الجديدة التى لم تكن معروفة من قبل فإن «حسبتها» تختلف، طبقاً لآراء هذه المدرسة إذ يتعين هنا إستخدام مؤشرات أخرى غير موثوقة تماماً، ولكنها تخضع للتقدير، أى أن معامل المخاطرة فى هذه الحالة تكون أكبر شأنًا بطبيعة الحال بحكم غياب نماذج القياس السابقة، فالإنترنت لم تكن معروفة فى مطلع التسعينيات مثلاً، والهاتف النقال لم يكن منتشرًا أيضًا آنذاك، وليس بالإمكان - بالتالى - الإستناد إلى ماضى هذه القطاعات التى ولدت للتو، أى التى لا أمس لها. أما المدرسة الثانية - المقابلة - التى لم يهتم أحد حتى بالإنصات إلى ما تقول حين كان الجميع يربحون بلا حساب فإنها قالت أنها تتفق مع الأولى فى المقدمات، ولكنها تختلف فى النتائج، ففيما لا يمكن إنكار صعوبة رسم نصر مستقبلى عن أداء قطاعات بلا ماض فإن قطاع الإتصالات فى عام ١٩٩٩ كان يتضمن فقاعات كثيرة وكانت هذه الفقاعات شاخصة للعيان تحت أقدام شركات القطاع، إلا أنها إما لم ترغب فى رؤيتها وإما حاولت تغطيتها عمداً للحفاظ على «الواقع المالى» للقطاع، أى لتجنب هز ثقة المستثمرين فى أسهمهم وتشير هذه المدرسة الى طبيعة بعض هذه الفقاعات بقولها أن الأسعار التى كانت أسهم تلك الشركات تباع بها فى وول ستريت لم تكن تتصل على أى نحو بأرباح الشركات، أو حتى بحجم موجوداتها أى أن القيمة السوقية لأى من هذه الشركات لم تكن على علاقة منطقية بقيمتها الحقيقية وكان الفارق الهائل أحياناً بين الإثنين يكفى لتحذير الشركات من التوسع فى إستثماراتها الرأسمالية أو فى نفقاتها الجارية، إذ كان ذلك الفارق يحمل معه إحتمال «سقوط» القيمة السوقية وهو سقوط لا يتوقف حين يحدث عند النقطة التى تفرضها الأرباح الحقيقية بل ينخفض عن ذلك كثيراً بسبب تدافع المستثمرين إلى البيع فضلاً عن ذلك - فى رأى تلك المدرسة - فإن السوق بدا متخماً فى نهاية التسعينيات ثمة شركات

كثيرة تتسابق للحصول على أموال المستثمرين بالإعلان عما لديها وعما ليس لديها فى آن واحد ولا يمكن إفتراض أن أموال المستثمرين هذه تأتى من بئر بلا قاع ثم إن قدرة المستهلك على إمتصاص المنتجات الجديدة لها - أيضًا - سقف معين فحين تخلو الجيوب وتتراكم الديون الشخصية يصبح بوسع المشتري أن يشتري، أما بشأن مشتريات الشركات الأخرى التى تستهلك منتجات وخدمات قطاع الإتصالات فإنها بدورها تتعرض للتقلص إذا ما تقلص حجم مبيعات هذه الشركات الأخرى مما تنتجه هى ولكن مدرس العلوم الذى إحتفظ بموقع القيادة فى وورلدكوم كان نصيرًا متحمسًا للمدرسة الأولى فعلى الرغم من وجهة آراء المدرسة الثانية فإنها بدت - فى عام ١٩٩٩ - ممعنة فى التشاؤم لقد ظهرت هذه المدرسة - الثانية - منذ نهاية الثمانينيات، وإن كانت قد تناولت بالمنطق ذاته، قطاعات إقتصادية أخرى وبإستثناء ما حدث فى قطاع العقارات عام ١٩٩١ فإن نبوءات الكارثة التى رددتها تلك المدرسة لم تتحقق بعد ذلك أبدًا لقد صدقها بعض المستثمرين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٤ فغادروا السوق، ولكن من بقوا حققوا أرباحًا هائلة خلال تلك السنوات، وهكذا عاد المستثمرون الذين غادروا - وهم يلعنون تلك المدرسة الثانية التى صدقوها فخسروا، فيما ربح من كذبوها - إلى السوق بسرعة ليشاركوا فى مهرجان ١٩٩٥-١٩٩٩ فيما جلس نظار المدرسة الثانية على الخط الجانبى وهم يقضمون أظافرهم، ويتساءلون عن السبب فى غياب أى منطق فى مهرجان وول ستريت، وينصحون قومًا - لا يسمعون - بالحدز، وهكذا كان من الصعب على مدرس العلوم برنارد إيبرز، الذى رأى شركته تقفز ألف ضعف فى قيمها السوقية، أن ينصت للمدرسين الآخرين الذين ينتمون إلى مدرسة الحدز التى كانوا يسمونها فى الولايات المتحدة آنذاك مدرسة الخاسرين، إلا أن الضحكة الأخيرة لم تكن من نصيب برنارد إيبرز، دورة الركود الإقتصادى فى عان ٢٠٠٠ حققت أكثر توقعات المدرسة الثانية تشاؤمًا بدأ الركود الإقتصادى ثم ما لبث أن

تعمق بسرعة، مشتريات الشركات إنخفضت ومشتريات الأفراد إنخفضت بدورها وظهر أن السوق وصلت إلى نقطة التشبع النسبي أى نقطة تراجع الطلب على كافة الأصعدة ثم ما لبثت أموال المستثمرين أن تراجعت بشدة ليبدأ وول ستريت بدوره رحلته المتعثرة إلا أن إبيرز إتخذ موقفًا يدعو إلى الدهشة فى تلك اللحظة التى ظهرت خلالها علامات الخطر، فقد قرر أن يواصل توسع شركته، لا أن ينكمش تحسبًا للظروف فقد عقد مدرس العلوم الذى أصبح مليارديرًا حفلًا صახبًا فى فندق والدورف إوستريا الراقى فى نيويورك دعا إليه نخبة المصرفيين ومدراء صناديق التحوط والمستثمرين الكبار وعدداً غير قليل من المسؤولين وأعلن وسط تصفيق الجميع أن وورلدكوم تنوى شراء شركة سبرنت العملاقة للإتصالات ورغم أن الحكومة الفيدرالية إعترضت بعد ذلك على الصفقة بإعتبارها تهدد بخلق تركيز إحتكارى غير قانونى فى قطاع الإتصالات، فإن المصارف كانت قد إستوعبت رسالة إبيرز فقد بدأ الرجل - وشركته - فى موقف بالغ المتانة وإلا فلماذا كان سعى من الأصل لشراء شركة كبيرة أخرى وهكذا عرضت البنوك مزيداً من القروض وتدافع المستثمرون لشراء سهم وورلدكوم الذى واصل إرتفاعه دون توقف وواقع الحال أن وورلدكوم كانت آنذاك قد بدأت تحقق خسائر صافية ذلك أن إعدداً كبيرة من الشركات الأصغر التى كانت تشتري منتجاتها تعرضت للإنهيار، أو أنها قلصت حجم مشترياتها، بل وحجم عملياتها الإجمالية نظراً لظروف السوق، وهكذا واجه إبيرز خيارين سيئين، الأول هو أن يعلن بصراحة أن الشركة تخسر، مما سيؤدى حتماً إلى إنهيار أسعار أسهمها، ومن ثم تراجع حاد فى قيمتها السوقية الإجمالية على نحو يهدد ضمانات القروض التى منحتها للمصارف، أى على نحو يدفع بتلك المصارف إلى المطالبة بتعجيل دفع مستحققاتها، يقنعها - على الأقل - بالتوقف عن إقراض الشركة أما الخيار الثانى فقد كان الكذب أى أن يتلاعب إبيرز على نحو ما بحسابات الشركة بحيث تظهر تقاريرها الربع سنوية أرباحاً متزايدة على

نحو يعزز قيم أسهمها، بل ويرفع من هذه القيمة، فى وول ستريت، ولو بصورة مصطنعه ووضع إبيرز إستراتيجية من مرحلتين بعد أن حدد إختياره: الكذب المرحلة الأولى هى التخلص تدريجياً من تل أسهم وورلدكوم الذى كان بحوزته وذلك قبل أن تنهار الأسعار، والثانى هو عدم التورط شخصياً فى تزوير أرقام أداء الشركة، وإنما تكليف مدير مالى عبرى بهذه المهمة وإختار إبيرز مديرًا مالياً يدعى سكوت سوليفان، ومنحه راتبًا سخياً قيل أنه بلغ مليونى دولار سنوياً، وإختار سوليفان مساعداً له يتمتع بدوره بمواهب خاصة فى تزوير الحسابات، هو ديفيد مايرز وبدأ الإثنان عملهما بنشاط ولكن كيف كان سوليفان ومايرز يقومان بعمليات التزوير هذه؟ دخل الإثنان إلى ميزانية الشركة من باب الخلط المتعمد بين المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية فالمعروف أن لكل شركة مصروفاتها الجارية مثل المرتبات أو أعمال الصيانة الدورية، والمعروف أيضاً أن لها نفقات رأسمالية، مثل ما تدفعه لشراء آلات جديدة وفيما يجب أن تحسب النفقات الجارية - بأكملها - تحت العلامة السلبية، أى بإعتبارها نفقات فحسب، فإن النفقات الرأسمالية تقسم على عدد محدد من السنوات ويحسب كل قسم - وليس مجمل تلك النفقات - تحت العلامة الثانية بعبارة أخرى يعد الراتب مثلاً - فى أى شركة - نفقات جارية يجب أن تحسب تحت العلامة السالبة، أما لو إشتريت هذه الشركة جهاز للكمبيوتر مثلاً ثمنه ألف دولار، وإذا كان العمر الافتراضى لهذا الجهاز هو ثلاث سنوات، فإن الآلف دولار تقسم على ثلاث سنوات، وتنال كل سنة ٣٣٣ دولاراً فقط تحت العلامة السالبة بإعتبارها نفقات رأسمالية وقرر سوليفان ومايرز أن يحسبا جزءاً كبيراً من النفقات الجارية، مثل نفقات الصيانة بإعتبارها نفقات رأسمالية وليست نفقات جارية، أى أن يضعا قسماً منها فقط تحت العلامة السالبة فى الميزانيات ربع السنوية أو السنوية وهكذا ففيما كان عام ٢٠٠١ يجب أن يحمل فى دفاتر الشركة خسائر إجمالية مقدارها ٦,٣ مليارات دولار، فإن هذه الخسائر تحولت

عن طريق عبقرية سوليفان، إلى أرباح بلغت ٤, ١ مليار دولار، وفي الربع الأول من العام الجارى، حول سوليفان ومساعدته خسائر صافية قيمتها ٤, ١ مليار دولار إلى أرباح صافية مقدارها ١٣٠ مليون دولار.

وخلال ذلك انسحب إبيرز من إدارة الشركة وباع أسهمه تدريجيًا، وجلس على الخط الجانبى ليراقب الإنهيار المحتوم، أما لماذا كان الإنهيار محتومًا فإن ذلك يرجع إلى إستحالة ملء الفجوة بين الأرقام الواردة فى الدفاتر والأرقام الحقيقية إلا أن عن طريق المزيد من الإقتراض، ومن ثم المزيد من التزوير سواء فى الهدف من القرض أو فى سبيل إستخدامه وهو أمر لا يمكن أن يستمر طويلًا ولم يستمر الأمر طويلًا بالفعل، إذا ما لبث التزوير فى الأرقام أن ظهر إلى العلن وقيل أن من إكتشفه هو محاسبون تابعون لأحد المصارف التى طلبت منهم الشركة قرضًا كما قيل أن من إكتشفه هو محاسب الشركة ذاتها، وفى كل الأحوال فقد كان إكتشاف التزوير أمرًا لا مفر منه مع تزايد حجم «الأرباح» التى كانت فى حقيقتها خسائر كبيرة، أى مع الحديث عن أرباح ليس لها وجود فحسب، ولكنها تخفى خسائر صافية ضخمة وحين سئل مديرو شركة آرثر أندرسون التى تولت الإشراف على حساب وورلدكوم عن سبب عدم إدراكهم لحقيقة ما حدث قالوا إنهم يراجعون فحسب الأرقام التى تقدمها الشركة، وأنهم ليسوا مسئولين عن التحقيق، فيما إذا كانت النفقات الجارية هى حقًا نفقات جارية، وفى كل الأحوال فقد أدى الكشف عن التلاعب إلى إنهيار سعر أسهم الشركة، ومطالبة المصارف بمستحقاتها ومن ثم الدفع بوورلدكوم إلى الإفلاس.